

الفصل الثاني

اليهود في أوروبا ومحكمة تفتيش
جمهورية البندقية في القرنين السادس
عشر والسابع عشر (١٥٥٠ – ١٦٧٠)

محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية

فى يوم ٢٢ أبريل عام ١٥٤٧، أصدر الدوج - أى حاكم البندقية - بالاشتراك مع ستة من مستشاريه مرسومًا استهدفوا منه بعث الحياة فى نظام محاكم التفتيش من أجل محاربة الهرطقة. وتعهد ثلاثة من وجهاء البندقية مع بطريك البندقية والمحقق الإسبانى بمعاينة المهترطين عن طريق إقامة محكمة التفتيش فى البندقية التى اشتهرت بالتنوع العرقى خلافًا عن معظم المدن الأوروبية، وكثيرًا ما كانت هذه المحكمة تتلقى القضايا الواردة إليها من المناطق البعيدة التابعة لهذه الجمهورية. وبحكم موقعها التجارى، كانت البندقية مكانًا لالتقاء الطوائف المختلفة، كما كانت فى الوقت نفسه مكانًا لصدامهم، ففىها احتدم الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت، وبين المسيحيين واليهود، وبين المسيحيين والمسلمين. ورغم أن الدين الرسمى السائد فى جمهورية البندقية كان المذهب الكاثوليكى، فإنها اشتهرت بالحرية والسماحة الدينية التى لا تفرق بين المؤمنين والكفار والملاحدة وغلاة المتعصبين الدينيين.

وفى قلب البندقية الكاثوليكية عاشت جالية كبيرة من التجار الألمان والعمال المهاجرين ممن اتبعوا المذهب البروتستانتى الذى استحدثه المصلح الدينى المعروف مارتن لوتر، وتركز هؤلاء العمال البروتستانت قرب الريالتو، محال الصرافة الألمانية الواقعة على القناة الكبيرة. وجاء من فرنسا وأرجاء أوروبا طلبة كثيرون للغاية لتلقى العلم فى جامعة بادوا الإيطالية، الأمر الذى هدد بتفشى المذهب البروتستانتى فيهم، والذى عرف أتباعه من فرنسا بطائفة الهوجونوت. ورغم إحياء محكمة تفتيش البندقية، أصبحت هذه المدينة قبلة المناهضين للدين المسيحى والثائرين عليه، مثل الرافضين للمعمودية الذين لم يتشككوا فى مقدسات الكنيسة المسيحية فحسب، بل تشككوا أيضًا فى ألوهية المسيح وصحة العهد الجديد. والجدير بالذكر أن بابا روما وافق على إعطاء أتباع الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية القاطنين فى البندقية الحق فى الصلاة والعبادة وفقًا للطقوس الأرثوذكسية.

وبلغت البندقية حدًا من السماحة جعل السلطات هناك توفر الحماية لهؤلاء اليونانيين الأرثوذكس البالغ عددهم آلاف الأشخاص.

وبسبب جو الحرية الدينية الذى ساد البندقية، التجأ إليها كثير من اليهود البرتغاليين الذين اعتنقوا الدين المسيحى، والذين ظلوا مترددين بين الديانتين، فضلاً على أن بعض اليهود ذهبوا إلى البندقية توطئة لهجرتهم إلى تركيا العثمانية. وفضل بعض اليهود المتحولين إلى المسيحية البقاء فى حارات اليهود فى البندقية على العودة إلى ماضيهم المسيحى فى لشبونة وأنتويرب وغيرهما من المدن الأوروبية. وفى البندقية اشتغل اليهود بأعمال الصرافة، واحتضنت هذه المدينة اليهود الأوروبيين القادمين إليها من إسبانيا والبرتغال وهولندا، وكذلك اليهود السفارديم القادمين من القسطنطينية وسالونيكيا والقاهرة. وبالنظر إلى وجود علاقات تجارية قديمة وقوية بين البندقية ومنطقة الشرق الأدنى، وفد إليها تجار مسلمون من آسيا ودول البلقان، ولكنهم لم يبنوا مسجدًا هناك على عكس اليهود الذين أنشؤوا عددًا من المعابد فيها. والأمر الذى دفع البندقية إلى انتهاج هذه الساحة الدينية هو أنها عادت على المدينة بالانتعاش الاقتصادى والرواج التجارى، وكان الهدف من إحياء محاكم التفتيش فيها هو العمل على ضمان سيادة المذهب الكاثولىكى على سواه من الملل والنحل، وهو هدف شاركها فيه القضاة فى المحاكم المدنية والعلمانية، وتضامن المحققون فى محاكم التفتيش والقضاة العلمانيون فى محاربة الهرطقة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، ومنع الأجانب الذين يقطنون فيها من التعريض بالعتيدة المسيحية أو الإساءة إليها. ورغم الصراع الذى احتدم بين الكرسي الباباوى وجمهورية البندقية الساعية إلى الاستقلال، نجد أن التقرير المرفوع إلى روما عام ١٦١٢ يصرح بأن مدينة البندقية تحيا بنعمة الله حياة كاثوليكية، ورغم تعدد الشعوب والأمم القادمة من بلاد بعيدة لتسكنها، فإنها لا تحاول إثارة أية مشاكل دينية أو طائفية ولا تحاول تعكير الجو الكاثولىكى السائد. ويضيف التقرير أن محكمة التفتيش التى أنشئت فى البندقية استطاعت بفضل يقظتها ونشاطها وهمة المفوض الباباوى والبطريك، أن تمنع ظهور الهرطقة، وذلك بدعم ومساندة الذراع العلمانية أو السلطة المدنية.

وفى الشهور الأولى من عام ١٥٤٧ أخفقت آمال البندقية فى الاستقلال عن روما وحكومة الهابسبرج، كما أخفق سعيها إلى التحالف مع إنجلترا وألمانيا التى اعتنق عدد من حكامها وأمرائها المذهب البروتستانتى، كما فشل تحالفها مع ملك فرنسا، وحذر الكرسي الباباوى من احتضان المهترطين البروتستانت أو إقامة علاقة معهم، مما جعل هذه المدينة تعيد حساباتها وتتخذ موقفًا حياديًا إزاء دول أوروبا الغربية. غير أن البندقية اتبعت سياسة معتدلة فى محاربة الهرطقة والمهترطين، ومن ثم نراها تتصدى للمذهب البروتستانتى المنشق على الكنيسة الكاثوليكية والأفكار التهودية المناهضة للمسيحية.

وعبر جيوفانى ديلا كاسا المفوض الباباوى فى البندقية فى الفترة من ١٥٤٤ إلى ١٥٤٩ عن ترحيبه بالإجراءات التى اتخذتها هذه المدينة ضد المهرطقين، كما عبر عن سروره لأن هذه الإجراءات تمت دون مشقة أو صعوبات. يقول كاسا فى هذا الشأن: «لقد أعطانى الله نعمة كبيرة عندما سمح لى بإنشاء محاكم التفتيش فى هذه البلاد بأمان وسلام ودون أن يحدث ما يعكر الصفو». ومما مهد الطريق إلى إنشاء محاكم التفتيش فى البندقية أن هذه المحاكم سمحت باشتراك السلطة المدنية أو العلمانية فى تسيير أمورها.

وفى غضون ثلاثة أو أربعة أعوام عبر البابا يوليوس الثالث (١٥٥٠-١٥٥٥) عن قلقه الشديد لاختراق السلطة المدنية لدوائر محاكم التفتيش. وبرزت هذه السلطة المدنية بوجه خاص فى جمهورية البندقية وميلانو ولومباردى. ورأت السلطة المدنية أن تعقب الهرطقة لا ينبغى أن ينسى القضاء الكنسى حيدته وموضوعيته. ومن جانبه سعى البابا فى عام ١٥٥١ إلى تطويق النفوذ العلمانى داخل محاكم التفتيش، فقد أصر على اشتراك المدنيين فى القبض على المهرطقين وفى محاكمتهم وإصدار الأحكام بوصف هؤلاء المدنيين مساعدين للمحققين فقط أو مجرد مراقبين. وفى المقابل أقرت روما إعطاء البندقية مساحة أوسع من الحرية أكثر من بقية البلاد التابعة لها.

فى مدينة البندقية كانت محكمة التفتيش تضم ثلاثة أعضاء علمانيين كان من المفروض أن يتم اختيارهم بناء على تقواهم وقوة إيمانهم بالكنيسة الكاثوليكية، فى حين أنه كان لحكام الأسقفيات الأخرى فى جمهورية البندقية أو نوابهم الحق فى حضور المحاكمات بغض النظر عن إيمانهم وتقواهم.

ويقيم مكتب البندقية المقدس محكمة فى الأسقفيات ذات الأهمية الكبيرة، فى حين أقيمت فى معظم الأسقفيات الأخرى محاكم تفتيش تكونت كل محكمة منها من أسقف أو راعى كنيسة بالإضافة إلى محقق من طائفة الرهبان من الفرنسيسكان أو الدومنيكان، ويحضر الجلسات رجال قانون محليون يتوقف عددهم على مطلب رجال الكنيسة. واحتدم الخلاف حول الدور الذى يلعبه هؤلاء القانونيون، علماً بأن محكمة التفتيش فى البندقية لم تحوّل سلطة توجيه المحاكم المحلية فى بقية أرجاء هذه الجمهورية، فضلاً على أنها لم تتمتع بصلاحيّة الاستئناف بحيث تلجأ إليها المحاكم المحلية.

ورغم ذلك فإنها كانت تتمتع بسلطة احتياطية تؤهلها لإصلاح أوجه القصور التى تشوب المحاكم المحلية، بمعنى أن المفوض الباباوى فى البندقية أنيط به تحمل المسؤولية العامة فى جميع الشؤون الكنسية بما فى ذلك محاكم التفتيش من الأراضى التابعة لجمهورية البندقية.

وفي بعض الأحيان تولت محكمة تفتيش البندقية النظر في قضايا تخص المحاكم الإقليمية، وأعدت البندقية النظر في هذه القضايا، عندما اعترى الضعف الأسفقيات وأصابها الهزال. وفي عام ١٥٩١، صدرت الأوامر إلى مفتش محكمة تفتيش البندقية بوجوب اقتصار صلاحياته على البندقية نفسها بحيث لا تمتد إلى خارجها، اللهم إلا إذا كانت الكنيسة لم تعين أى محقق في هذه البلاد.

ولا مناص من الاعتراف بأن الإحصائيات الواردة هنا تقريبية وليست بطبيعة الحال نهائية. ويعتبر باسيني، وحيومو من أبرز المشتغلين بالإحصائيات آنذاك، وبعد بداية القرن السادس عشر يحصى الأرشف ما يقرب من ١٥٥٠ قضية منظورة ينتمى معظمها إلى الجزء الثانى من هذا القرن، والملاحظ أن ازدياد عدد القضايا المنظورة أمام محاكم تفتيش البندقية جاء نتيجة اشتداد ساعد هذه المحاكم بعد عام ١٥٤٧. وقد اندرج نحو ثمانمائة من هذه القضايا تحت تصنيف المذهب اللوثرى، أى البروتستانتى، كما كان هناك نحو ٣٥ قضية مرفوعة ضد الرافضين للمعمودية التى تعتبر ركناً أساسياً فى الدين المسيحى، وقد عاقبت محاكم التفتيش هؤلاء الرافضين بالموت غرقاً. وكانت نحو ١٥٠ حالة (أى عشر مجموع الحالات) يتعلق بحيازة ونشر الكتب المحظورة. ويبدو أن عدد قضايا السحر والشفاء عن طريق الشعوذة كان يمثل ثمن العدد الكلى للقضايا، وطبقاً لباسيني، وحيومو اللذين اشتغلا بإعداد الإحصائيات، بلغ عدد المتهمين بالتهويد ثلاثة وأربعين شخصاً، ولكن البعض الآخر يقدر عددهم بأكثر من سبعين متهماً.

وأيضاً احتفظ القرن السابع عشر بسجل يحتوى على نحو ١٤٨٠ قضية يدل فحصها على أن السواد الأعظم منها قد تحول من الاتهام بالبروتستانتية إلى ممارسة السحر والشعوذة التى وصلت قضاياها إلى ٦٩٥ قضية، أى ما يقرب من ٥٠٪ من مجموع القضايا المنظورة، وانخفض عدد قضايا البروتستانتية إلى ١٢٥ حالة، ولكن حالات البروتستانتية المتمتة المعروفة بالكالفينية ارتفع عددها إلى ٤٦ حالة، كما انحسر انحساراً شديداً عدد القضايا المرفوعة ضد الكتب المحظورة.

ولكن حالات اعتناق الإسلام التى كانت ضئيلة للغاية فى القرن السادس عشر، ارتفعت إلى ما يقرب من ٥٪ من مجموع القضايا فى القرن السابع عشر، وكان معظم حالات الإسلام قضايا مسيحيين اعتنقوا الإسلام نتيجة وقوعهم أسرى فى أيدي المسلمين؛ ولأن إسلامهم لم يكن عن اقتناع فقد اعترفوا للمكتب المقدس بدمهم على ما ارتكبه من خطأ. ومن الواضح أن القرن السابع عشر شاهد تدهوراً فى أخلاق الكثيرين من رجال الإكليروس؛ حيث إن محاكم التفتيش نظرت ٧٨ حالة، استغل فيها آباء الاعتراف هذا الطقس الكنسى المقدس لمرادة النساء المعترفات عن

أنفسهن. ولم يطرأ على علاقة محاكم التفتيش باليهود والتهويديين في جمهورية البندقية (وغالبيتهم من الإسبان والبرتغاليين) أى تغير جذرى حتى نهاية عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر. وطبقاً لتقديرات باسينى، وجيومو، ظهرت في خلال هذا القرن أربع وثلاثون حالة تهويد... وبينما كانت مظاهر الهرطقة اليهودية جليلة وواضحة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن السادس عشر، أصبحت هذه القضايا واهية الأركان تقوم على مجرد الاشتباه.

وكذلك بعد أن كان التهويديون المقدمون في هذين العقدين ينتمون إلى طبقة التجار الموسرين، أصبحوا من الآن اليهود الفقراء والمعدمين، ويبدو أن هذا التحول الذى طرأ على محكمة تفتيش البندقية كان نحو عام ١٥٨٠، أى في أواخر القرن السادس عشر، عندما رفع ياولو جنيتى المفوض الباباوى تقريراً عن حالة الكنيسة في البندقية، جاء فيه أن اهتمام محاكم التفتيش في البندقية أصبح ينصب فقط على الشعوذة والخزعبلات وارتداد اليهود المتحولين إلى المسيحية إلى دينهم الأصيل. كان هؤلاء اليهود المرتدون كما أسلفنا ينحدرون من إسبانيا والبرتغال. لم تمض تسعة أعوام حتى قدم مجلس شيوخ البندقية إلى هؤلاء اليهود المرتدين ضمانات تحميهم من الاضطهاد. غير أن الاشتغال بالسحر والشعوذة ظل التهمة الأكبر والأعم، وتعددت صورته وأشكاله من عبادة الشيطان إلى تحضير الأرواح إلى الشفاء عن طريق التعاويذ والأحجبة إلى قراءة الكف والطلع.

ويشير التقرير الذى كتبه البطريرك تيبولو بشأن أسقفية عام ١٦٢٢ إلى انخفاض في نشاط محاكم التفتيش في أوائل القرن السابع عشر، تمثل في قلة عدد الاجتماعات التى كانت هذه المحاكم تعقدتها. ويؤكد لنا رجل القانون پولو سارى في عام ١٦٢٢ أن الهرطقة في البندقية ولت وانقضت وأصبحت مجرد ذكرى. يقول سارى إن محاكم التفتيش لم يعد لديها قضايا هرطقة حقيقية تنظرها، فهى تنظر في أمر أناس يسيئون إلى الدين المسيحى بسبب نزقهم وحماتهم المتمثلة في الحديث إلى وجود محاكم التفتيش في البندقية، واقترح أنه يمكن للبطريرك نفسه أو مجلس العشرة أن يقوم بعملها وينظر في أمر هذه التجاوزات.

لم تكن محاكم التفتيش في البندقية في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر تعنى بملاحقة المهرطقين، فقد احتدم النقاش بين الأعضاء العلمانيين في هذه المحاكم وبين المتحمسين من رجال الكنيسة؛ حيث ذكرهم هؤلاء العلمانيون بأن واجب محاكم التفتيش الأول ليس تثبيت العقيدة الكاثوليكية، فقد سبق لها أن فعلت ذلك ولكن واجبها يتلخص في إصلاح ما يرتكبه الأفراد من أخطاء. وفي خلال ستة عقود منصرمة سعت الكنيسة إلى توقع الأخطاء قبل حدوثها، أى أنها أخذت الناس بالظنون والشبهات. ومن أهم الواجبات الملقاة على عاتق

المحقق في عقد الستينيات في القرن السادس عشر حظر الكتب الضارة والمسيئة على الصعيدين الدينى والسياسى، واستحدث المحققون نظامًا يمكنهم من فحص المخطوطات قبل نشرها، كما يمكنهم من التحكم والسيطرة على دخول الكتب الأجنبية المستوردة مستعينين في ذلك بجيش جرار من المساعدين الرهبان المكلفين بالاضطلاع بهذه المهمة في عامى ١٥٦٩ - ١٥٧٠. ورغم محاولة إشراك بعض أعضاء المكتب المقدس في أداء هذه المهمة فإنها كانت بالدرجة الأولى مهمة المحقق وحده؛ حيث إنه المختص بتشخيص الهرطقة. ولتأكيد مسؤولية المحقق عن حظر الكتب نقول إن المحقق في البندقية استأثر لنفسه بهذه المهمة، ففي عام ١٦٢٣ على سبيل المثال رفض أن ينيب عنه من يتولى حظرها.

وفي نهاية القرن السادس عشر، نجحت حكومة البندقية في مقاومة الرأى المناوئ بأن يقوم المطبعيون والناشرون وبائعو الكتب بالقسم أمام الأسقف والمحقق على الالتزام بقائمة الكتب المحظورة التى وضعها البابا كليمنت وطرده المهرطقين من اتحادهم. وبحلول عام ١٦٢٣ درج المكتب المقدس على عقد مجمع سنوى للاستماع فيه إلى العهد الذى يقطعه المبشرون على أنفسهم بأداء واجبهم على خير وجه. وتسببت مشكلة تناول الأطعمة الخاصة بالصوم في ملاحاة شديدة. وأيضًا تسببت الأقليات فى البندقية، وخاصة الألمان الذين يقطنون سوق الصرافة فى إزعاج الكنيسة الرومانية إزعاجًا شديدًا؛ لأن هذه الأقليات الأجنبية دأبت على انتهاك قواعد التغذية المتبعة فى الصيام وفى بعض المناسبات الدينية المعينة، ولهذا قام باولو جيتى نحو عام ١٥٨٠ بعمل الترتيبات اللازمة كى يتولى البطريك فحص المطابخ الملحقة بحانات وفنادق الألمان فى أيام الجمع والسبوت وأيام الصوم للتأكد من خلوها من أية ممنوعات. ولكن هذا الإشراف الصارم على الطعام الغذائى المفروض على الجاليات الأجنبية فى البندقية لم يدم طويلًا بعد عقد العشرينيات من القرن السابع عشر، بسبب رغبة حكومة البندقية المدنية فى تحديد سلطات الإكليروس والمكتب المقدس ومنعهم من بسط نفوذهم على العناصر العلمانية أو المدنية.

ونادرًا ما تعرضت الجاليات اليهودية فى البندقية لأذى محاكم التفتيش باستثناء فترات قصيرة فى عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر وربما الثلاثينيات من القرن السابع عشر. ورغم ما تعرضت له محاكم التفتيش فى أوائل القرن السابع عشر من قيود فرضتها دولة البندقية عليها، فقد استمر انشغال هذه المحاكم بمشكلة اليهود، وزعمت البندقية ولاءها الكامل للكنيسة، ولكنها فى الوقت نفسه وفرت الحماية لليهود. ورغم هذه الحماية فقد كان يهود البندقية عرضة للإهانات والالتهام بالفساد وإعاقة انتشار العقيدة الكاثوليكية، ولأن اليهود أصابوا نجاحًا ملحوظًا فى مجال

الاقتصاد والتجارة، فقد عاملهم المسيحيون في البندقية بنوع من التسامح، ولكن هذا لم يمنع من تبشيرهم بالاهتداء إلى الدين المسيحي. في البندقية نشأ صراع بين الكنيسة والدولة حول أحقية كل منهما في بسط النفوذ على اليهود، ونجم عن هذا إجراء المفاوضات بينهما، الأمر الذي انتهى بضم عناصر علمانية إلى محاكم التفتيش.

الهرطقة والدولة ومحاكم التفتيش في البندقية

في عام ١٦١٣، كلف مجلس الشيوخ في البندقية پاولو ساربي بوضع مبحث عن محاكم التفتيش، وذهب ساربي إلى أن محاكم التفتيش في جمهورية البندقية، كانت مؤسسة مستقلة. كان الدافع وراء هذا المبحث هو السعى إلى تأكيد استقلال هذه الجمهورية، وحماية هذا الاستقلال من عدوان الكنيسة عليه تحت ستار الدين. والرأى عنده أن المجمع العام للمحققين الذى أنشأه البابا بولس الثالث عام ١٥٤٢ لا يحق له المطالبة بأن تكون له سلطة على المؤسسات السابقة على إنشائه مثل محاكم التفتيش في كل البندقية وإسبانيا، وذهب ساربي إلى أن دولة البندقية هى التى سبقت إلى إنشاء محكمة التفتيش فيها عام ١٢٨٩، وأن البابا نيكولا الرابع (١٢٨٨ - ١٢٩٢) لم يفعل أكثر من أنه وافق على إنشائها، فضلاً على أن حكومة البندقية وليست الكنيسة هى التى تولت الصرف على هذه المؤسسة التى تم إنشاؤها بناء على اتخاذ الترتيبات والتدابير بين دولة البندقية وبابا روما في القرنين الثالث عشر والسادس عشر. وهى اتفاقيات تقوم على الندية بين الطرفين، ويمكن إعادة النظر فيها أو تغييرها إذا اتفق الطرفان على ذلك. ومن ناحيته عارض فرنسيسكو كاردينال أفيرى الرأى المنادى باستقلال محاكم التفتيش، وذهب إلى أن محكمة تفتيش البندقية ليست سوى فرع تابع لنظام هرمى ترأسه الكنيسة، والرأى عنده أن الكرسى الباباوى هو الذى تفضل ومنح فى عام ١٥٥١ بعض الامتيازات لجمهورية البندقية ومن حقه إلغاؤها. فالدولة فى نهاية الأمر لا بد أن تطيع المؤسسة الدينية، وإذا عنَّ للبابا استدعاء أية قضية إلى روما وأن مجرد محاكم التفتيش الإقليمية من صلاحيتها القضائية فليس من حق حكومة البندقية الاعتراض على أوامره.

وعلى أرض الواقع نرى أن موقف محاكم تفتيش البندقية من اليهود واليهود المتحولين إلى المسيحية يعتمد على مزيج من السلطة المدنية والسلطة الدينية، فى حين كانت محاكم التفتيش فى نابولى تستمد سلطاتها من الكنيسة وحدها. ورغم أن ساربي يبرز التوتر الذى ساد العلاقات بين حكومة البندقية وكنيسة روما وما اعترى هذه العلاقات من صراع، فإننا كثيراً ما نشاهد فى منتصف أواخر القرن السادس عشر التحاماً بين هذين القطبين المتصارعين، يتمثل فى العمل معاً

على استئصال شأفة الهرطقة. وفي واقع الأمر كانت الدولة تظهر حماسًا عظيمًا في ملاحقة الهرطقة إذا رأت أنها تهدد النظام العام أو أمن الدولة. وكانت الطبقة الأرستقراطية وعلى رأسها الدوج تحكم البندقية حكمًا مطلقًا، وتزعم أنه تستمد سلطاتها من الله، وكانت المشاكل تنشأ عندما يدعى الدوج أنه يجمع بين السلطة الزمنية والروحية الأمر الذي جعل أى تهديد للعقيدة الدينية ينطوى بالضرورة على تهديد لسيادة الدولة. وفي منتصف القرن السادس عشر، ساد الخوف من أن تؤدى الهرطقة إلى انتشار الفوضى والشغب، واضطلع مجلس العشرة على وجه الخصوص بمهمة حث محاكم التفتيش على ملاحقة المهترقين، فضلًا على أنه قرعها على تقاعسها في تطهير الدولة من شرورهم وآثامهم. وساعد على اقتناع المسؤولين في البندقية بالربط بين الهرطقة وانتشار أعمال الشغب تلك الحروب الأهلية التي اندلعت في شمال إيطاليا بين كل من فرنسا وإسبانيا.

وفي نظر الكنيسة الكاثوليكية لم يكن الدين اليهودى هرطقة، ولكن نبذ الدين المسيحى والتحول إلى الدين اليهودى كان الطامة الكبرى. وتم إرسال راهب فرنسيسكانى متجول من قبرص يدعى بيترو باكسوس لتقديمه إلى المحاكمة في البندقية، ولكنه أثناء مروره في القاهرة، قام بختان نفسه، ولعله فعل هذا حتى يتحاشى أية مضايقات أو اضطهاد قد يتعرض له أثناء ترحاله داخل الأراضي التركية، ومهما كان دافعه فإنه تشكك في بتولية العذراء مريم، كما أنه سخر من صور القديسين في الكنائس ومن الأيقونات التي يحمل لها المسيحيون كل تقديس وإجلال، يقول بيترو باكسوس مخاطبًا الرسام الذي يصنع الأيقونات: إن الذين يصفونها بالقداسة بشر مثلنا ومن ثم فإنهم ليسوا أهل ثقة. ونصح بيترو الرسام بالتركيز على الله؛ لأن كل ما عداه باطل الأباطيل وقبض الريح، وهو رأى يقرب صاحبه من الفكر البروتستانتي الذي يعلى من شأن حكم الفرد ضد حكم الجماعة أو السلطة.

واستبشع المسيحيون ما ينطوى عليه التلمود من دعوة إلى الغدر والخداع والكذب والنفاق وتشجيع على اتباع التقية. ولهذا صور ليوناردو دونا اليهود المتحولين إلى المسيحية على أنهم طغمة من المتمردين بالقوة يستبيحون التحالف مع المسلمين والبروتستانت وغيرهم من دعاة الهدم والتخريب، وعندما اندلعت الحرب التركية على إيطاليا، خشيت السلطات في البندقية من وجود يهود فيها يعملون كطابور خامس لصالح الأتراك. وأيضًا ساد الاعتقاد أن اليهود المتحولين إلى المسيحية، وعلى رأسهم الدوق جوا ميكونير مندىس، هم الذين تواطؤوا مع العثمانيين لغزو الأراضي الإيطالية، وبالنظر إلى أن هذا الدوق وقف بجانب السلطان التركي فقد زاد اقتناع المسيحيين الإيطاليين بوجود مؤامرة يحيكها المسلمون ضدهم. ولهذا لم يجد مجلس العشرة في عام ١٥٧٠

أية غضاضة في تسليم اليهودى المتحول إلى المسيحية المدعو هنريك تونس إلى محكمة التفتيش، باعتباره أحد أقرباء الدوق المشار إليه، وبعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها، قام كاستاجنا بنشر الدليل إلى محاكم التفتيش التى سبق نشرها فى إسبانيا أيام الملك فرديناند وإيزابيلا، والذى ينص على إنزال العقوبة الصارمة باليهود المتحولين إلى المسيحية.

وفى أثناء الحرب التركية، ناشد فاتشينيى مفوض البابا بيوس الخامس جمهورية البندقية أن تبذل قصارى جهدها للقضاء المبرم على الهرطقة من أجل استقرار الكنيسة والدولة معاً؛ لأن عدم مخافة الله تفتح الطريق إلى نفث السموم وانتشار الآثام، ثم إن الدولة التى تسكت على المهرطقين أو تشجعهم قمينة بأن تثير غضب الله عليها وانتقامه منها، وهكذا نسبت محاكم التفتيش هجوم العثمانيين على إيطاليا إلى زيغ الإيطاليين وانتشار البروتستانتية بينهم.

ورغم ذلك فإننا نلاحظ فى الربع الأخير من القرن السادس عشر اختلافاً فى الرأى بين السلطة الكنسية والسلطة المدنية فى البندقية حول مدى التسامح الواجب إظهاره نحو المهرطقة الذين يدخلون دولة البندقية من أجل التجارة أو السفر أو الدراسة. ومع عقد معاهدة السلام بين العثمانيين والإيطاليين زال الخطر السياسى الذى يهدد جمهورية البندقية، كما زال خطر هرطقة اليهود الذين يتظاهرون باعتناق المسيحية ويتمسكون بالدين اليهودى فى قلوبهم. وبزوال هذه الأخطار مارست دولة البندقية قدراً كبيراً من التسامح مع الأجانب وتوفير حرية الاعتقاد بما تمليه عليهم ضمائرهم، ما داموا لا يعملون على تغيير عقيدة الآخرين أو الحض على عدم احترام الصور الدينية وطريقة معيشة اليهود الكاثوليك. وبطبيعة الحال تصدى غلاة الكاثوليك المتعصبين لهذه الساحة، ولكن هذا لم يؤثر فى موقف البندقية التى وسعت فى عام ١٥٨٩ نطاق الحرية التى منحتها للبرتغاليين والإسبان المنحدرين من أصل يهودى، والذين ارتدوا إلى يهوديتهم بعد أن نبذوا الدين المسيحى، ولكن غلاة المتعصبين الكاثوليك وصموا جمهورية البندقية بالهرطقة والانحراف عن الطريق الدينى القويم، وفسروا إصرارها على الاستقلال عن الكرسى الباباوى بأنه تشجيع للهرطقة البروتستانتية.

ودخلت جمهورية البندقية فى نزاع حول السلطة مع البابا بولس الخامس ١٦٠٥ - ١٦٢١. وحتى تستمر فى بسط نفوذها على مواطنيها الموالين للكنيسة الكاثوليكية، أوضحت البندقية أن خلافها مع الكرسى الباباوى خلاف قانونى حول الصلاحيات وليس خلافاً على العقيدة. وحتى لا يتفاقم هذا النزاع، ويتحول إلى نبذ للعقيدة الكاثوليكية، اضطر الطرفان المتنازعان إلى الاتفاق. وانتهز السفير الإنجليزى لدى البندقية هذه الفرصة ليدق إسفيناً بين هذه الجمهورية والكرسى

الباباوى، ويقنع أهل البندقية بفوائد اقتفاء أثر الكنيسة الإنجليكانية، وتضايق البابا من رجال الكنيسة الكاثوليكية المدافعين عن استقلال البندقية عن روما، فأصدر إلى مفوضه هناك تعليمات بتسليم الراهب باولو السرفيتى، وچيوفانى مارسيجليو إلى المكتب المقدس لمحاسبتهم. وقدم إلى محكمة التفتيش في روما ما لا يقل عن ثلاثة من رجال اللاهوت المناهضين للتدخل الباباوى في شؤون البندقية، هم ريبتى، ومانفريدى، وكابيلو. ويحتفظ القاتيكان بمخطوطة يرجع تاريخها إلى عام ١٦٢٥ تفيد بأن أهل البندقية، وضعوا محاكم التفتيش تحت المراقبة الدقيقة حتى يحولوا دون توقيعها العقاب الظالم على المدافعين عن استقلال البندقية ضد تدخل الكرسي الباباوى الذى رماههم بالهرطقة دون وجه حق. واستمرت العلاقات بين الطرفين متوترة، واحتدم الخلاف بينها حول أحقية كل منها في تعيين المحققين في محكمة تفتيش البندقية حتى أواخر عقد العشرينيات من القرن السابع عشر.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من عدم ممانعة سارى من التفاهم مع البروتستانت وإقامة الصلاة معهم، فإنه ذهب في بياناته الرسمية إلى أن واجب الدولة يقتضى منها التصدى للهرطقة، بل رأى أنه من الضروري ضم قاضي من المحاكم المدنية إلى المكتب المقدس حتى يضطلع مثل المحقق بمهمة تطهير البلاد من الهرطقة من أجل خدمة الله واستقرار الحكم معاً. ولكن سارى شذ عن الأعراف الدينية السائدة، عندما قال إن محاكم التفتيش لا تقل في ضررها على النظام العام عن الهرطقة البروتستانتية.

وقد رد سارى ذلك إلى ممارسات هذه المحاكم الجائرة واضطهادها للناس بلا رحمة واستخدامها أعمال العنف دون موجب، فضلاً على إثارة محاكم التفتيش للمشاكل بإلقائها اللوم على الحكومات والطبقة الأرستقراطية. ويمكن تلخيص موقف سارى من محاكم التفتيش في أنه سعى إلى تبريرها من الناحية العقلانية باعتبارها أداة مهمة في إرساء النظام العام مع الإدراك في الوقت نفسه بأنها قد تصبح قوة مدمرة، وهو موقف يتجه في مجمله إلى كبح جماح هذه المحاكم أكثر مما يتجه إلى تشجيعها.

والجدير بالذكر أن محاكم التفتيش في البندقية في عقد الأربعينيات من القرن السادس عشر تكونت من ثلاث سلطات متنافسة، تمثلت السلطة الأولى المركزية داخل الكنيسة في المندوب الباباوى والمحقق ونوابه والمرقب المالى والقوميسارات، في حين تمثلت سلطة الأسقفية في بطريك البندقية أو قسيسه العام، أما السلطة الثالثة وهى الدولة فقد تمثلت في ثلاثة من أعيانها يعرفون باسم المساعدين، وعن طريق هذه المعادلة التى توازن بين السلطات الثلاث أمكن تفادى تنازعاها.

وقد تم اندماج هذه العناصر الثلاثة في أبريل عام ١٥٤٧، وبذلك توقفت الروابط بين المفوض الباباوى ومحاكم التفتيش بشكل لم تعهده نابولى وبولونيا وإسبانيا. وبحضور المفوض الباباوى جلسات هذه المحاكم اتصفت محكمة تفتيش البندقية بطابع رومانى، أى صبغة إيطالية. وأصبح هذا المفوض الباباوى مسؤولاً عن كافة محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية.

المسيحيون واليهود فى البندقية

كان من النادر أن تقبض محاكم التفتيش على اليهود الذين عاشوا فترة طويلة فى البندقية أو تحقق معهم، وأصبحت تربطهم أوثق الروابط بالجاليات اليهودية المستقرة أو اليهود الذين يقر مجلس الشيوخ بأهميتهم. فمحاكم التفتيش اقتصرت فى تحقيقاتها على اليهود المهمشين، وهم يتمثلون عادة فى المسيحيين الجدد أو اليهود الذين يتأرجحون بين اعتناق الدين المسيحى والدين اليهودى. وقد كان بعضهم من المغامرين أو المتشردين الذين أساءوا فهم الحريات التى كفلها لهم دستور البندقية ظناً منهم أنها حريات بلا حدود. ووقع فى هذا الخلط يهودى يدعى جوار ريبيرو، تجاوز حدوده عندما صرح بملء فيه بأنه يعيش فى البندقية مدينة الحرية ويملك ثروة طائلة، ومن ثم فليذهب بابا روما إلى الجحيم ومعه محاكم التفتيش. وذهب ريبيرو إلى أنه يملك من أسباب السؤدد والقوة ما يجعله يأمر قضاة البندقية وأعيانها فيطيعون أمره، وكان هذا الزهو الطائش سبباً فى أن تتحرى محاكم تفتيش البندقية عن أفراد عائلته وظروفهم. وأيضاً تجاوزت حدودها عائلة يهودية أخرى هى عائلة الفيليبى التى دفعها إحساسها بالقوة إلى إقامة منزلها البديع خارج الجيتو اليهودى، وتركت أهل البندقية يراقبون احتفالهم بالسبت من الشارع، وزعم أنه من حقه أن يعيش حيثما يشاء ما دام يدفع الرسوم المقررة والغرامات المفروضة عليه، وبطبيعة الحال لم تكن محاكم تفتيش البندقية لتحرك ساكناً لو أن اليهود التزموا حدودهم التى كفلتها دولة البندقية لهم ولم يقدموا على التحرش بالكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها.

اشتملت جمهورية البندقية على تركيبة اجتماعية من طبقة من اليهود، كانوا بطبيعة الحال أدنى مرتبة من المسيحيين. وتكون المجتمع المسيحى من أشراف ونبلاء ومواطنين وتجار وصناع وأصحاب حرف ورجال إكليروس. وكانت البندقية تمنح مواطنيها اليهود حق الاشتغال بالتجارة مع بلاد المشرق، فضلاً على أنها اشتملت على نظام نقابى قوى يضم أصحاب الحرف. والجدير بالذكر أن نظام البندقية الاقتصادى كان يسمح للأجانب بالاستقرار فى أراضيها ليس كمنافسين لأهلها ولكن كمكملين لنشاطها. كما أن مجلس شيوخ البندقية أعطى اليهود هناك

عددًا من الامتيازات وكلفهم بتكليفات عديدة ومتصلة. ونحو عام ١٥٨٠ أصبح يهود البندقية في مأمن ويتمتعون بحماية الدولة لهم. وتلخص الدور الذى لعبه اليهود في اقتصاديات البندقية في مساعدة الفقراء على رهن ممتلكاتهم نظير فائدة محدودة لا تزيد على ٥٪، ونظرًا لأن سعر الفائدة في بنوك البندقية كان يزيد على هذه النسبة المثوية، فقد التجأ المرابون اليهود المحرومون من تملك الأراضى إلى جمع أموالهم السائلة عن طريق تجارة المجوهرات والأثاث والملابس القديمة. علمًا بأن اليهود السفارديم مارسوا نشاطهم التجارى في الخارج مع تجار الشرق الأدنى من بنى جلدتهم.

وأيضًا تخصص بعض اليهود في الطب والرقص والموسيقى، وحذقوا هذه المهن على أكمل وجه، والغريب أن الخبازين المسيحيين في البندقية كانوا يمدون يهودها بخبز الفصح غير المخمر.

خضع يهود البندقية لأشكال مختلفة من الضرائب، وفي منتصف القرن السادس عشر تلخص واجبه في دفع ضريبة سنوية تصل إلى آلاف الدوقات. ويزيادة هجرة اليهود السفارديم إلى البندقية في العقد الأخير من القرن السادس عشر وزيادة حاجة أسطول البندقية البحرى إلى الأموال، ارتفعت معدلات الضرائب المفروضة عليهم. وبهذا تكون سلطات البندقية قد استفادت من أموال اليهود في أوقات الشدة، وطبقًا لما قاله لوزاتو، بلغ إسهام اليهود في فترة انتشار الطاعون عام ١٦٣٠ - ١٦٣١ عشرة آلاف دوقية قدموها إلى حكومة البندقية لمساعدتها على مكافحة الوباء.

وفي عام ١٦٠٠ تكون يهود البندقية من ثلاث طوائف أقدمها جميعها طائفة اليهود الجيرمان المنحدرين من أصل ألماني، فضلًا على كونهم من مواليد إيطاليا نفسها. وبمرور الوقت أصبح هؤلاء اليهود الألمان يعتبرون أنفسهم إيطاليين، بل مواطنين في البندقية قبل كل شيء، ولا غرو فقد ضعف إحساسهم بالانتماء إلى جذور ألمانية.

ورغم أن هؤلاء اليهود اعتبروا أنفسهم إيطاليين في المقام الأول والأخير، فقد أصر البعض على التمييز بين اليهود الألمان واليهود الإيطاليين.

على أية حال درج هؤلاء اليهود الألمان - الإيطاليين على الاشتغال بالبنوك ورهن البضائع والاتجار في الأشياء المستعملة، غير أن طموحهم دفعهم إلى تقديم عريضة إلى مجلس شيوخ البندقية يطلبون منه السماح لهم بالاشتغال بالتجارة العالمية. وبعد عام ١٦٣٤ استجابت الغرفة التجارية في البندقية إلى مطالبهم.

ونادرًا ما قدمت محاكم تفتيش البندقية هذه الفئة - اليهود - إلى المحاكمة، وساعدهم على ذلك أن معظمهم التزموا حدودهم.

ثم كانت هناك طائفة اليهود السفارديم الذين ينقسمون إلى يهود المشرق الخاضعين لحكم السلطان العثماني، واليهود الغربيين المهاجرين من إسبانيا والبرتغال والأراضي الواطئة (هولندا). وبعد عام ١٥٨٩، سمحت حكومة البندقية لليهود السفارديم بالاستقرار في أراضيها والاشتغال بالتجارة مع العالم الخارجي، وبخاصة مع الدولة العثمانية، وكان بعض هؤلاء اليهود السفارديم من أحفاد اليهود الذين قامت إسبانيا بطردهم من أراضيها عام ١٤٩٢ مثل موسى كاردييل. أما البعض الآخر فتكون من اليهود المتحولين إلى الدين المسيحي أو المرتدين عن مسيحتهم إلى دينهم الأصلي. وبطبيعة الحال كانت ردتهم تستوجب توقيع عقوبة المروق والهرطقة عليهم من قبل محاكم التفتيش، غير أن حاجة حكومة البندقية إلى أموالهم ومهاراتهم بالإضافة إلى صلاتهم بالدولة العثمانية منعتها من اتخاذ أية إجراءات ضدهم، ولهذا السبب منحهم البندقية الضمانات الكفيلة بحمايتهم من أذى محاكم التفتيش.

وأيضًا اشتمل المجتمع اليهودي على رعايا من المستوطنات التابعة لجمهورية البندقية مثل كورفوا وكريت وزانت. ومن المحتمل جدًا أنهم اعتبروا أنفسهم يهودًا عابرين قادمين من منطقة الشرق الأدنى، رغم أن الكثيرين منهم وجدوا يسرًا في الابتعاد عن بني جلدتهم ونبد الشارة الحمراء أو الصفراء المفروضة على بني إسرائيل، ولبسوا القبعات السوداء التي درج المسيحيون على لبسها.

وفي منتصف القرن السابع عشر كان مسموحًا لليهود جزيرة كورفوا بزيارة البندقية لإنجاز أعمالهم وصفقاتهم؛ بحيث يرحلون عنها بعد الفراغ منها ولا يمشون فيها. ويذكر في هذا الصدد أن أحفاد دافيد مافروجونادو القادم من كريت، حذوا حذو المسيحيين في لبس القبعات السوداء.

وحين وصل أحدهم، وهو الطبيب أرميا إلى البندقية في عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر، ادعى أنه قادم من منطقة الشام، وبذلك تمكن من شغل إحدى الحجرات المخصصة للزوار القادمين من هناك. ولم يشكل يهود المستعمرات التابعة لجمهورية البندقية أية مشكلة جماعية لمحاكم التفتيش.

وتمتعت الجاليات اليهودية بالحكم الذاتي تحت الرقابة الصارمة من الهيئة القضائية في البندقية. ولا شك أن سياسة الفصل بين الدين والدولة التي اتبعتها البندقية في القرن السادس عشر ساعدت على استقلال المجتمع اليهودي، ولكن هذا الاستقلال الذاتي لم يمنع دولة البندقية من الإشراف عليه مثل تنظيم العلاقة التي تربط بين اليهود والمسيحيين، وتأكيد عدالة دولة البندقية في مواجهة الاستمساك بالشرعية الموسوية.

وفي عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر، اكتمل نظام الجيتو في البندقية، فصار يحكمه سبعة رؤساء يهود، ثلاثة من أصل ألماني وثلاثة من الغربيين وواحد من منطقة الشرق الأدنى، وكان حكمهم رهناً بموافقة مجلس الشيوخ على قراراتهم. واضطلع هؤلاء الحكام بمهمة جباية الضرائب المفروضة على اليهود وتمثيلهم أمام الهيئات والمجالس الرسمية، فضلاً على أنهم اضطلعوا بمهمة حالات بنى جلداتهم من المهاجرين والزوار، وتعين عليهم في حالة رفضهم الموافقة على زيارة أى منهم للبندقية أو الإقامة فيها أن يقدموا إلى هيئتها القضائية المبررات لذلك، ومع هذا فلا مناص من الاعتراف بأن هؤلاء الحكام اليهود تمتعوا بقدر لا بأس به من السلطة.

ولم تعترض الكنيسة الكاثوليكية على وجود اليهود، ما داموا يعيشون في حالهم ويلتزمون حدودهم ويمتنعون عن ممارسة أى نشاط تهويدي. وفي مثل هذه الظروف كان من الطبيعي أن يعقد المسيحيون صفقات تجارية مع اليهود، ولكن العلاقات بينهم توقفت عند هذا الحد؛ حيث إنه كان محظوراً على اليهود الاختلاط بالمسيحيين، ولكنهم تمتعوا رغم ذلك بحرية العبادة وأداء طقوسهم الدينية وتناول الأطعمة الخاصة بهم ودفن موتاهم في جباناتهم. وفي عام ١٥٨٠ اعترف اليهود بأنفسهم بأن لديهم ما بين أربع وست دور عبادة في البندقية؛ حيث إن اليهود المختلفين (الألمان - الغربيين - الشرقيين) كانوا يمارسون عباداتهم في أماكن مختلفة، ويمكن القول إن يهود البندقية كانوا أوفر حظاً عن غيرهم من الأجانب باستثناء اليونانيين التابعين للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، فلم يكن لدى المسلمين الأتراك جامع يصلون فيه بل سمح لهم بالصلاة في فندق.

من الواضح أن انعزال اليهود في الجيتو حال دون انصهارهم في المجتمع المسيحي، فضلاً على أن لبسهم للشارة الدالة على يهوديتهم عرضهم للمهانة في جميع الحالات وأعمال العنف في بعض الحالات. ولهذا السبب حرض على المطالبة باستثنائهم من لبس هذه الشارة أثناء قيامهم بالرحلات والأسفار، كما أعرب الأطباء اليهود عن رغبتهم الشديدة في لبس قبعة المسيحيين السوداء تجنباً للمشاكل والمضايقات، وأبدى التجار اليهود استعدادهم لتقديم مبالغ طائلة من المال نظير إعفائهم من لبسها وحصولهم على بعض الامتيازات الأخرى. غير أن سلطات البندقية رفضت الاستجابة إلى طلبهم؛ لأن لبس هذه الشارة المميزة كان بمثابة الضمان لتحقيق عزلتهم عن المجتمع المسيحي.

وتم تطوير نظام الجيتو في جمهورية البندقية، كما تم فرضه على اليهود عام ١٥١٦، عندما نشأت الحاجة إلى توطين عدد كبير منهم ممن اضطروا بسبب الحرب إلى الهجرة من قلب جمهورية البندقية إلى أطرافها، وكذلك عاشت في جمهورية البندقية أقليات كبيرة أخرى في أحياء خاصة

بهم مثل الحى اليونانى فى كاستلو. والجدير بالذكر أن تركيز الأقليات فى أماكن وأحياء بعينها ساعد الدولة على جباية الضرائب منها، وعاش فى منطقة البورصة، أو الريالتو، التجار والصناع اليهود المنحدرون من أصل ألماني؛ وحيث إن التجار الأتراك لم يكن لديهم حى خاص يعيشون فيه، فقد طالبوا عام ١٥٧٣ بتخصيص مكان لهم أسوة بالجيتو اليهودى. وفى عام ١٦٢١ استجابت لهم سلطات البندقية فسمحت لهم بالإقامة وتخزين بضائعهم فى بناء يعرف بالفندق (أى بيت الصرافة). وقبل الإنشاء الرسمى للجيتو اختار اليهود المهاجرون حديثاً إلى جمهورية البندقية فى أوائل القرن السادس عشر العيش فى أبرشيات سان كاسيانو، سانت أجوستينو، سانت باولو، القديسة مريم، وهى جميعاً أماكن لا تبعد كثيراً عن الأسواق وبيوت المال فى الريالتو.

كان يهود الجيتو كثيرى الإنجاب، وفى القرن السادس عشر، ارتفع عددهم، وكذلك ارتفعت نسبة إنجاب اليهود فى الفترة من أواخر القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر. وعلى الرغم من انتشار وباء الطاعون فى عام ١٦٣٠ - ١٦٣١، تقدر نسبة زيادة النسل بين اليهود فى أعوام ١٥٨٦ و ١٦٤٢ و ١٦٤٩ بأكثر من ٦٠٪، ونحو عام ١٦٦٠ قدر تعداد يهود البندقية بـ ٤٨٦٠ نسمة. وترجع الزيادة المفاجئة التى طرأت على عدد اليهود فى منتصف القرن السابع عشر إلى زيادة هجرتهم من جنوب أوروبا وشرقها.

وبمرور الوقت اكتظ الجيتو المعروف باسم فينكيو بالمساكن والسكان وتفشى هناك العنف والضوضاء والجريمة، وشكا البعض فى عام ١٥٧٦ من أن حى اليهود صار وكراً للصوص وبائعات الهوى وملجأ اليهود المتشردين. وضاق جيتو فينكيو بسكانه بحيث لم يعد فيه حرم إبرة فارتفعت إيجارات المساكن ارتفاعاً باهظاً، بلغ ثلاثة أضعاف إيجار المساكن فى المناطق المسيحية، وليس أدل على اكتظاظ الجيتو بالسكان من أن المسح الديموجرافى آنذاك يدل على أن سكان فينكيو عام ١٥٨٦ بلغوا ٨٢٦، وفى جيتو نوفو ٦٦٢ نسمة فى الهكتار الواحد، وفى عام ١٦٣٣ ارتفعت كثافة سكان جيتو فينكيو إلى ١١٢٧ فى الهكتار الواحد وإلى ٩٠٣ فى جيتو نوفو. والجدير بالذكر أن اليهود الذين سكنوا فى الجيتو لم يكونوا يملكون أرضه، فمنذ عام ١٤٢٣ - ١٤٢٤ كان محظوراً على يهود جمهورية البندقية شراء الأرض أو امتلاك العقارات، كما كان محظوراً عليهم تأجيرها أو قبولها كضمان للرهنات، فقط كان مسموحاً لهم باستئجارها سنوياً، وظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى أوائل القرن السابع عشر. وعلى أية حال رأى يهود البندقية أن مصلحتهم تقتضى الاحتفاظ بأموالهم سائلة لعدم اطمئنانهم للمستقبل. علماً بأن الضرائب التى فرضتها الدولة عليهم استنفدت جانباً كبيراً من ثرواتهم.

قلنا إن أرض الجيتو لم تكن ملكاً لهم، بل ملكاً لعائلة عريقة من عائلات البندقية تعرف باسم المينوتى، فقد كان محظوراً على اليهودى أن يقبل منازل الآخرين كضمان اثتمان أو رهن لسلفه، ولكنه من الغريب أنه كان مسموحاً له أن يتصرف كما لو كان المالك الفعلى للعقار الذى يستأجره، أو يقوم برهنه نظير قرض. ويبدو أن ممارسة اليهود لأعمال المقاولات كانت قائمة آنذاك، إذ يبدو أن اليهودى كاليان بلجراد قام بشراء منزله من المالك له كامبلات مينوتو عام ١٥٧٨، كما أنه شيد وأجر سبعة منازل فى حديقة جيتو فينكيو، وعند وفاته نحو عام ١٦١٣ بلغ العائد السنوى من هذه المنازل ١٢٦٧ دوقه، وقد آلت هذه المنازل إلى ذريته. ورغم هذا السماح لليهود أحياناً بامتلاك منازلهم المبنية داخل الجيتو، فقد كان محظوراً عليهم حظرًا باتاً امتلاك البيوت خارجه، ويقول بعض شهود العيان إن مظاهر البذخ والأبهة داخل الجيتو اليهودى فى البندقية ظهرت فى إقامة حفلات الزفاف والختان وغيرها من الحفلات. ويذكر الإنجليزى توماس كوريات أنه رأى بعينى رأسه اليهوديات الفاتنات فى مثل هذه الاحتفالات يرتدين أفخم الثياب ويتزين بالذهب وأندر اللآلىء والأحجار الكريمة على نحو يفوق مظهر السيدات الأرستقراطيات فى إنجلترا، ولكن ثراء بعض اليهود لم يمكنهم من العيش فى بيوت مسيحية.

وبوجه عام يبدو أن أهل البندقية لم يحملوا لليهود أية موجدة أو احتقار أو مقت إلا فى مناسبات قليلة. وساعد على تسامح أهل البندقية معهم أنهم كانوا ضمن أقليات أجنبية أخرى وأن القيود المفروضة عليهم لم تجعل منهم مصدر خطر ومنافسة. ويحدثنا الحبر اليهودى سيمون لوزاتو عن وضع اليهود فى البندقية فيقول: إن اليهود فى بلدان إيطاليا الأخرى كانوا مكروهين بسبب ممارستهم للربا، فى حين أن أحوالهم فى البندقية كانت مختلفة تماماً؛ لأن نسبة الفائدة التى تقاضوها من الربا لم تزد على ٥٪، فضلاً على أن البنوك وبيوت المال هناك أنشئت من أجل مساعدة الفقراء وليس من أجل تكديس الثروات. وحيث إن اليهود فى البندقية كان محظوراً عليهم الاشتغال بالصناعة والحرف وامتلاك الأرض والعقارات، فإن الحكومة لم تر فيهم أى خطر يتهددها. ومن ثم نرى أهل البندقية يمتنعون عن الاعتداء على اليهود واستخدام العنف معهم أكثر مما فعل الأجانب المقيمون هناك مثل اليونانيين والقادمين من منطقة البلقان وبعض الجنسيات الأخرى. صحيح أن الأطفال كانوا يضايقونهم بقذف الحجارة عليهم وهم فى طريقهم إلى دفن موتاهم أثناء مرورهم من أسفل الجسر الخشبي المعروف باسم سان بيترو دى كاستلو، ولكن حكومة البندقية عاجلت ذلك عام ١٦٦٨ بحفر قناة تمكّنهم من دفن موتاهم دون تحرش الصبية بهم وهم فى سبيلهم إلى مدافن الليدو.

ورغم انعزال اليهود عن مجتمع البندقية المسيحي، فقد ارتبط بهم عدد من المسيحيين ممن سعوا إلى استخدام اليهود في بيوتهم، ومن راقى لهم وسائل التسلية التي يوفرها شعب بنى إسرائيل مثل الرقص والغناء. وفي عام ١٥٧٦ وجهت إلى يهودى اسمه نوح تهمة إنشاء بيت للقمار في الجيتو يرتاده اليهود وبعض المسيحيين على حد سواء. وفي بعض الحالات القليلة نرى مسيحيين يختلطون باليهود ويعيشون في الجيتو، مثل فاليريا صانعة المشغولات الذهبية التي أدى اختلاطها باليهود إلى التعبير عن طائفة من الأفكار المشككة حول خلود الروح، فقد قالت هذه المرأة إن البشر لا يختلفون عن القطط الميتة في أنها ليست لديها روح. وأضافت أن كل أيام الأسبوع متساوية فليس هناك يوم مقدس ويوم غير مقدس، فضلاً على أنها اتهمت الله بالتحيز فهو يغنى البعض ويفقر البعض الآخر دون سبب واضح، واعترفت هذه المرأة بإقامة الصلاة مع اليهود في جيتو البندقية، فتراها منها القساوسة مما اضطرها إلى الذهاب إلى سان باولو كى تعيش مع ابنتها سيلانديانا، والغريب أن محاكم التفتيش تغاضت عن هرطقتها الواضحة ووقعت عليها وعلى ابنتها عقوبة الجلد العلنى بتهمة ممارسة السحر وليس بتهمة الهرطقة، ثم وضعوها في المشهرة كى يشاهدها الغادى والرائح.

وفي بعض الأحوال النادرة حصل بعض المسيحيين غير المؤهلين على بعض الأعمال الحقيرة في بيوت اليهود الأثرياء وذلك بالمخالفة للقوانين التي تحظر على اليهودى استخدام المسيحي. ولم يكن المسيحيون راضين عن هذا الاختلاط؛ لأن من شأنه إشاعة الأفكار التهودية بين المسيحيين.

ولهذا كانت محاكم التفتيش تراقبهم عن كثب، وتنهرهم عن العمل لدى اليهود خشية أن يتأثروا بأفكارهم ومعتقداتهم. والجدير بالذكر أن محاكم تفتيش البندقية لم تستطع السكوت على تجاوزات بعض المسيحيين مثل جيورجيو موريتو الذى تصرف كما يتصرف اليهود.

ولد جيورجيو موريتو الذى عرف حياة الجيتو منذ طفولته في بلدة مادونا ديل أورتنو نحو عام ١٥٨٨، وكبحار عاش هذا الرجل في الإسكندرية نحو سبعة أشهر، ثم اشتغل بالتجارة وبائعاً متجولاً وفي أعمال السمسرة في الجيتو، وقد وجهت إليه محكمة تفتيش البندقية عدداً من التهم تلخص في حضوره حفلات الزفاف اليهودية في بعض المناسبات الدينية المسيحية، وأنه تصرف في هذه الحفلات تماماً كما يتصرف اليهود في أعراسهم، بالإضافة إلى حضوره الاحتفالات اليهودية الخاصة بالختان، وانخراطه الكامل في المناسبات اليهودية، إلى جانب أكل اللحوم في أيام الصيام المسيحية، وأكل خبز اليهود غير المخمر، ثم أنه ارتكب خطأ خامساً عندما تقدم لخطبة فتاة يهودية تدعى راشيل إسحق، وادعى جيورجيو أنه كان يسعى إلى تحويلها إلى الدين المسيحي

غير أنه من الواضح أنه وجد حياة اليهود أكثر بهجة وإقناعاً من حياة المسيحيين، وحكمت عليه محكمة التفتيش بمنعه من دخول الجيتو ومن التسكع عند بواباته حتى لا يتعرض للعقاب. ولكنه لم يرعو حيث اتضح بعد مرور شهرين أنه تحدى الأوامر الصادرة إليه، وقام بزيارة الجيتو وارتداء قبة اليهود الصفراء ربما من باب الهزر والتفكه. ولهذا أرسلته محكمة التفتيش للسخرة في تسيير مجاديف السفن - وهو عمل مضمّن وشاق - كعقاب لانخراطه في الحياة اليهودية على هذا النحو. ولم يكن جيورجيو المسيحي الوحيد الذي راقته له حياة الجيتو، ففي عام ١٦٢٦ أدان أدون دي جراسين أودين البالغ من العمر نحو ستين عامًا ليبرمان صاحب المنزل الذي يستأجره بأنه أقام حفلة لهو في إحدى المناسبات الدينية المسيحية، ودعا إليها عددًا من الضيوف المسيحيين، وحثهم على الرقص على أنغام الكمان وأكل اللحوم في أيام الصيام المسيحي.

لقد اتبعت الكنيسة والدولة في البندقية نظامًا محدد المعالم من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية. وطبقًا لهذا النظام كان مجلس الشيوخ حريصًا على السيطرة على نشاط الأجانب الاقتصادي. وتضافرت الكنيسة والدولة هناك في حماية أهل البندقية المسيحيين من التعرض لأية محاولة للفساد التهودي، ولهذا درجتا على عزل المسيحيين عن اليهود، ولكن هذا العزل لم يكن كاملًا؛ لأن بعض المسيحيين لم يجدوا غضاضة في استخدام العمالة اليهودية في أداء الأعمال الوضيعة، وحينما أحست محاكم تفتيش البندقية بخطر الهرطقة أو التهوديد على المسيحيين، تدخلت كي تضمن عزل اليهود عنهم. ونذكر في هذا الشأن أن يهوديًا محتتمًا يدعى فرنسيسكو أوليشيه ضاجع امرأة مسيحية فعاقبته محكمة التفتيش عام ١٥٤٩ بالسخرة في تسيير السفن بالمجاديف، وكذلك تأذى المسيحيون كثيرًا عندما استأجر يهودي يدعى ماتير لامبروس مهاجر من الشرق منزلًا من أحد أشراف البندقية يقع بالقرب من دير سان بيتر والشهيد، كما تأذوا عندما رأوا جيورجيو يعلن توبته ثم يعود إلى سابق مخالفته لليهود الذكور منهم والإناث.

مجلس شيوخ البندقية ويهود السفارديم

اتصلت جمهورية البندقية بيهود إسبانيا والبرتغال المتحولين إلى الدين المسيحي عن طريق بنى إسرائيل المهاجرين أصلًا من الشرق المشتغلين بالتجارة، والذين كانوا يومًا ما في رعاية السلطان العثماني، وقد جاء هؤلاء اليهود إلى جيتو البندقية باعتباره ملجأ وملاذًا آمنًا يستطيعون التصريح فيه بيهوديتهم. وفي نظر البعض كانت البندقية بمثابة محطة أو نقطة انتقال إلى بلاد الشرق، فضلًا على أن بعضهم اعتبرها نقطة انطلاق تجارية تربط الشرق بالغرب، وأيضًا اعتبر بعض اليهود مدينة البندقية مكانًا للالتقاء بنى جلدتهم.

وقبل عام ١٥٨٩ وجد اليهود المتحولون إلى الدين المسيحي أن الطريقة الناجحة للارتداد عن المسيحية دون خوف من بطش وتنكيل محاكم التفتيش تتلخص في الانضمام إلى صفوف يهود المشرق ممن هاجروا إلى إسبانيا ويتحدثون لغتها؛ حيث إن أهل البندقية أظهروا عزوفاً عن ملاحقة اليهود المتمسكين بديانتهم اليهودية.

وفي نهاية القرن الخامس عشر كان من العسير للغاية قصر تجارة البندقية على أشرافها ومواطنيها، كما كان من العسير للغاية حظر نقل اليهود الأتراك للبضائع بين البندقية والشرق، فقد اشتغل كثير من اليهود الشرقيين بالتجارة بين البندقية وأقاليم البلقان التابعة للدولة العثمانية. وفي عام ١٥٢٤ أصدرت البندقية مرسوماً أصبح سابقة فيها بعد يعترف بحق رعايا تركيا بالاشتغال بالتجارة ونقل البضائع بين البلقان والبندقية، واستفاد اليهود من هذا الامتياز الممنوح للرعايا الأتراك، وشجع على هذا أن مجلس شيوخ البندقية قام في عام ١٥٤١ بتخفيض الجمارك المفروضة على البضائع الواردة من البلقان مثل الصوف والجلود والشمع، فضلاً على توسيع جيتو الفينيكوي بهدف إقامة فندق أو استراحة صغيرة ينزل فيها التجار الترانزيت. وتنوعت تجارة اليهود تنوعاً مذهباً فتاجروا في البضائع المستوردة من البلقان مثل الحرير والموهير وريش النعام والملاءات. ويقال إن اليهود احتكروا عام ١٥٥٧ تجارة القمح، وفي أواخر عقد الستينيات من القرن السادس عشر زاحم يهودى من مدينة القسطنطينية اسمه يوسف بن أرون سيحورا الكرسي الباباوى، وتمكن من كسر احتكاره لتجارة أحجار الشبة بأن اشترى من السلطان العثماني كميات هائلة منها.

ومن الناحية النظرية البحتة كان يهود المشرق مجرد زوار عابرين في البندقية، غير أنهم بحلول النصف الثاني من القرن السادس عشر استقروا فيها بحيث أصبحت إقامتهم دائمة. وساعد على استقرارهم أن مجلس شيوخ البندقية رأى في وجودهم هناك فائدة اقتصادية له، الأمر الذى جعله يغض الطرف عن انتهاك اليهود لقوانين الهجرة في هذه المدينة. ولم يحدث بين أهلها وبين اليهود ما يعكر الصفو إلا في عام ١٥٧٠، حين اندلعت الحرب بين البندقية وتركيا إذ اعتبر المسؤولون في البندقية يهود المشرق رعايا أتراك، فصادر بضائعهم وفرض عليهم غرامات مالية باهظة، وباستثناء هذه المضايقات العابرة عاملتهم البندقية بسماحة ورحابة صدر باعتبارهم من أتباع العقيدة الموسوية.

ولكن الوضع كان مختلفاً بالنسبة لليهود المتحولين إلى المسيحية «المارانو»؛ حيث إنهم أصبحوا موضع شك سلطات البندقية فيهم، وقد تعرض هؤلاء المسيحيون الجدد إلى الطرد الرسمى من البندقية في عام ١٤٩٧. وكانت كلمة «المارانو» في كثير من الأحيان تشير إلى اليهود الإسبان

والبرتغاليين الذين اضطرتهم بلادهم إلى اعتناق الدين المسيحي. ومما دعا إلى الشك في صدق نواياهم وفي استعدادهم إلى الغدر بالمسيحيين أن الكثيرين منهم أقاموا علاقات وطيدة مع الدولة العثمانية، ويحتمل أن يكون اليهود الجدد «المارانو» قد وفدوا إلى البندقية كزوار عابرين في القرن السادس عشر، وهم في طريقهم إلى سالونيكيا والقسطنطينية والقاهرة ليعودوا من هناك كيهود قادمين من المشرق بعد ارتدادهم إلى سابق دينهم اليهودي، وساعدهم على هذه الردة أنهم كانوا يعيشون لبضعة أعوام في منطقة الشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن الثرى ديوجو مندس قدم في عام ١٥٣٢ إلى المحاكمة في بروكسل بتهمة إقامة علاقات وثيقة باليهود المتحولين إلى المسيحية في تركيا، وأنه ساعدهم على الهرب إلى سالونيكيا، فاعترف مندس بأنه أرسل بضائعهم وليس أشخاصهم إلى البندقية، مضيفاً أنها تجارة مشروعة ليس عليها أدنى غبار. ونحن نسمع في عام ١٥٥٥ عن القنصل الإسباني في البندقية يبلغ محكمة التفتيش هناك عن مسيحي سافر إلى القاهرة، ومكث فيها بعض الوقت ليعود منها يهودياً معمماً من بلاد المشرق. وبالنظر إلى أن أهل البندقية قبلوا أن يعيش المهاجرون من المشرق بين ظهرائهم، فقد كان من الطبيعي أن يوفرُوا الحماية للمهرطقين والمرتدين. ونحن نرى المفوض الباباوى يشكو عام ١٥٧٤ من عودة الكثيرين من اليهود الذين اعتنقوا المسيحية إلى دينهم الأصلي باعتبارهم قادمين من بلاد المشرق، وأحياناً كان بعض المسيحيين الجدد ممن يتمتعون بثراء واسع عرض يخفون يهوديتهم خوفاً على ثروتهم. وفي منتصف عقد الأربعينيات في القرن السادس عشر أبدت حكومة البندقية استعدادها لعمل الترتيبات اللازمة لطماننة هؤلاء الأثرياء على أنفسهم وممتلكاتهم. وفي عام ١٥٤٤ وعد مجلس العشرة أختين يهوديتين ثريتين متحولتين إلى الدين المسيحي، هما بياتريكس، وبرياندا دي لونا، بتأمين سفرهما مع حاشيتهما البالغ عددها نحو ثلاثين شخصاً. وفيما بعد رجعت سلطات البندقية عن هذا الوعد بالإيمان في حالة ارتكاب أية فضائح أو انتهاكات دينية، ومع ذلك فقد كانت أقصى عقوبة لهم هي ترحيلها من البندقية.

والجدير بالذكر أن الكرسي الباباوى دافع عن أتباع سياسة التسامح والحسنى مع اليهود لتشجيعهم على اعتناق المسيحية، وحذا دوق فلورنسا ودوق فيرارا حذو الباباوات المتسامحين مع اليهود، ولكن أهل البندقية اتبعوا معهم سياسة متشددة في بعض الأحيان، فقد قاموا في يولييه ١٥٥٠ بتجديد العمل بالمرسوم الصادر في عام ١٤٩٧ والمتعلق بطرد اليهود المتحولين إلى الديانة المسيحية. وكان التحقيق مع المسيحيين الجدد أو «المارانو» يتم عن طريق قضاة مدنيين بالتعاون مع محاكم التفتيش. ومن الواضح أن محاكم التفتيش عنيت بمحاكمة اليهود المتظاهرين باعتناق

الديانة المسيحية وليس اليهود الذين يصرحون باستمساكهم بدينهم. ويعتبر وكيل اليهودية برياندا أوضح مثل على اليهودى الذى يبطن اليهودية ويظهر المسيحية، فهو أحياناً تسمى باسم ترستاو داكوسنا المسيحى، وأحياناً أخرى يتخذ لنفسه اسم إبراهيم حيبى اليهودى. ومعنى هذا أن هذا الرجل عاش حياة مزدوجة فهو يتصرف كيهودى فى حياته الخاصة وكمسيحى فى حياته العامة، الأمر الذى يمكنه من ترك الجيتو والعيش فى قصر منيف فى سان ماركولا.

جمعت سياسة جمهورية البندقية نحو اليهود بين التشدد الظاهرى والتسامح الحقيقى؛ حيث إن هذا التشدد فى واقع الأمر كان موجهاً ضد اليهود الذين يتظاهرون بالإيمان بالمسيحية فى حين أنهم فى قرارة قلوبهم يهود لا مرء فى ذلك. وبطبيعة الحال أدت هذه المعاملة اللينة إلى ردة الكثير من المسيحيين الجدد إلى ديانتهم اليهودية الأصلية بحرص وحصافة وكياسة، وهو لم يكن يحدث فى إسبانيا أو هولندا. ورغم ذلك فإن البندقية بالمقارنة بغيرها امتنعت عن منح اليهود القادمين من شبه الجزيرة الإسبانية أية امتيازات، ونجم عن ذلك أن المسيحيين الجدد نزعوا إلى الاستقرار فى فيرارا ثم زيارة البندقية لإنهاء أعمالهم، لكن هذا لم يحل دون استقرار الكثيرين من اليهود الذين نجحوا فى التظاهر باعتراف المسيحية فى البندقية، واستطاع هؤلاء اليهود السيطرة على دولتها بأموالهم المقترنة بشدة التهذيب فى السلوك. وتمتع هؤلاء اليهود بصلات وطيدة مع تجار وأثرياء فلاندرز وفرنسا والقسطنطينية وغيرها من بقاع العالم، ليس فقط على مستوى البيع والشراء بل أيضاً على مستوى الأمراء والأشراف. وساعدتهم هذه العلاقات الوثيقة على توسيع تجارتهم استفاداً من دعم هؤلاء الأشراف النبلاء الذين لم يجدوا غضاضة فى تلقى الأموال منهم. واستناداً إلى هذا الظهر الذى يحميهم، كان هؤلاء المسيحيون الجدد يقرضون أموالهم بأسعار فائدة تفوق أسعار الفائدة التى يتقاضاها اليهود الذين لا يخفون يهوديتهم، وبذلك أصبح هؤلاء المسيحيون الجدد فوق القانون.

وبما أن يهود البندقية كونوا ثروات طائلة، فقد كان من الخطر على هذه المدينة أن يعمل هؤلاء اليهود على تسريبها للإمبراطورية العثمانية التى كانوا على علاقة طيبة بها، والجدير بالذكر أن المفوض الباباوى ميكاديلى هالته فكرة انتقال هذه الثروات من البندقية إلى أيدي المسلمين الكفرة. وتحضرنا فى هذا المقام عائلة منديس دى لوفال التى قام بعض أفرادها بنقل ثروتها الطائلة خارج حدود البندقية إلى الأرض العثمانية. ويبدو أن جمهورية البندقية خشيت من تهديدات الدولة العثمانية لها فسمحت لبياتركس أخت برياندا الكبرى أن ترحل إلى الشرق وبصحبها ثروتها العريضة، وفشلت المؤامرات التى حيكت من أجل منع أختها برياندا من الرحيل إلى القسطنطينية، وذلك عن طريق خطف ابنتها الوارثة بواسطة ابن عمها جوا ميكيز، وهو الشخص نفسه الذى أصبح

فيها بعد أحد المقربين إلى السلطان التركي، الأمر الذي أوغر سلطات البندقية ضده فأصدرت أمراً بنفيه، ولكنه في عام ١٥٥٣ طلب منها إلغاءه فأجابته إلى طلبه عام ١٥٦٧. ويبدو أنه رغم عفو البندقية عنه ظل يحمل لها البغضاء، ويقال إنه تأمر عليها وساعد الأتراك على الاستيلاء على جزيرة قبرص التي كانت آنذاك تابعة لها. ويقال أيضاً إن المسيحيين الجدد اشتغلوا بالتجسس ضد البندقية مما جعلها ترميهم بالخيانة والغدر، كما جعل مجلس الشيوخ في عام ١٥٧١ ينهى كل معاملاته مع اليهود المنحدرين من أصل ألماني. وفي الأعوام ١٥٧٠ - ١٥٧٣، أقامت محاكم التفتيش في البندقية دعواها ضد ريجيتو بسبب قرابته لجوا ميكويز الذي ارتحل إلى الشرق، وخشيتها من أن يكون ميكويز قد زوده بمعلومات تضر بالعالم المسيحي وتنفع السلطان العثماني.

ولكن في عام ١٥٥٥ - ١٥٥٦ طرأ تغير مفاجئ على سياسة التسامح النسبي مع اليهود والمسيحيين الجدد، أي اليهود المتحولين إلى المسيحية. حدث هذا في عهد البابا بولس الرابع الذي ألقى التعهدات الباباوية السابقة بإعطاء الأمان لليهود المهاجرين في البرتغال، كما فشل سعى اليهود للانتقام من أهل البندقية بتحويل التجارة إلى ميناء آخر أقل منه كفاءة هو ميناء بيسارو. وبدا لسلطات البندقية أن في مقدورها اتباع سياسة مناهضة اليهود دون أن يستطيع اليهود الثأر لأنفسهم حتى في الموانئ التي تروج فيها تجارتهم في بلاد المشرق، وشجع ضعف اليهود السلطات الإيطالية على شن هجوم على جالية اليهود السفارديم في أنكونا، فضلاً على أن المحقق العام في محاكم التفتيش أصدر في ٣٠ أبريل ١٥٥٦ مرسوماً ضاراً باليهود ينص على مساءلة أي شخص في إيطاليا يصرح بيهوديته، واعتبرت الكنيسة الكاثوليكية اليهود الوافدين من البرتغال إلى إيطاليا مرتدين عن المسيحيين وينبغي محاسبتهم. ومعنى هذا أن اليهودي القادم من شبه الجزيرة الأيبيرية كان يحاسب على ماضيه حتى قبل أن تطأ قدمه الأراضي الإيطالية.

وبعد أن وضعت حرب البندقية ضد جزيرة قبرص أوزارها، بدأت البندقية تدافع عن اليهود المتحولين إلى المسيحية، وتبرر معاملتهم بساحة ورحابة صدر بقولها إنها تقتدى بساحة البابا بولس الثالث «١٥٣٤ - ١٥٤٩»، ويوليوس الثالث «١٥٥٠ - ١٥٥٥»، بل إنها انتقدت سياسة البابا بولس الرابع «١٥٥٥ - ١٥٥٩» الذي اتبع مع اليهود سياسة متشددة، وكانت الرغبة في الانتعاش الاقتصادي السبب الذي حدا بالبندقية إلى جذب المهاجرين الأجانب واستشاراتهم.

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٥٦٧ - ١٥٦٨ وعام ١٥٧٦ فقدت جمهورية البندقية الجانب الأعظم من أسطولها التجاري لدرجة أنه لم يعد ممكناً له بالإبحار خارج الأدرياتيك. وبضياع جزيرة قبرص من قبضة البندقية أصبحت سفن هذا الميناء القليلة عاجزة عن الإبحار في المناطق البعيدة،

واقصر إبحارها على منطقة البلقان والمناطق الغربية من بحر الأدرياتيك، فضلاً على انتشار أعمال القرصنة، عندئذ شعرت البندقية بأن أهميتها كميناء أصبحت مهددة، الأمر الذى جعلها تحتاج إلى حماية اليهود المتحولين إلى المسيحية الموجودين في منطقة دالماتيا. وفي عام ١٥٧٧ سعى مجلس العشرة إلى الدفاع بقوة عن هؤلاء المسيحيين الجدد الذين كان محافظ البندقية قد حاكمهم وأدانهم وأمر بإعادة محاكمتهم. وبإضمحلال البندقية كقوة تجارية بحرية اضطرت إلى التنازل للأجانب عن دورها البارز في التجارة مع بلاد الشرق.

رجع نشاط البندقية السابق عام ١٥٥٠ في ملاحقة المتحولين إلى المسيحية في الأساس إلى ثقتها بنفسها كقوة اقتصادية، وهو إحساس تبخر عندما دب الوهن في أوصالها كقوة بحرية وتجارية، واضطرت البندقية إلى أن تحذو حذو الموانى الأخرى التى شجعت اليهود السفارديم على الهجرة إليها بأن طمأنتهم بأنها لن تقدمهم إلى المحاكمة بتهمة الهرطقة. ومع اشتداد ضعف البندقية اشتد خوفها من منافسة الموانى الفرنسية والإيطالية الأخرى، كما اشتدت خشيتها من فقدان تجارتها مع مناطق الدولة العثمانية. ويعتبر ميناء راجوسا من الموانى المحظوظة؛ حيث إنه التزم الحياد أثناء الحرب المشار إليها وتمتع بحماية دولية استثنته من تطبيق الحظر الباباوى الذى فرضه الكرسي الباباوى على التجارة مع العالم الإسلامى، الأمر الذى مكن هذا الميناء من التفوق على البندقية واستخدمه مستوردو المنسوجات اليهودية في تجارتهم مع الغرب.

في هذا الجو من التوتر والعداوات، أدرك أهل البندقية أنه يمكن لتجارة اليهود أن تتعش وتروج من جديد في ميناء آخر هو ميناء أنكونا، وأراد أهل البندقية أن يلحق بيهود أنكونا الضرر نفسه الذى لحق بمينائهم، فطالبوا البابا بأن يفرض عليهم الحظر الصارم نفسه المفروض على اليهود الذين جاؤوا من المشرق إلى البندقية. وكادت البندقية في عام ١٥٧٠ أن تصل إلى اتفاق مع البابا بشأن طرد اليهود من كل من البندقية وأنكونا في آنٍ واحد، ولكن ضعف الثقة بين الطرفين حال دون وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

وزاد من قلق البندقية وانزعاجها أن إيمانويل فيلبيرت، دوق ساقوى، اقترح تطوير ميناء نيس «فيلا فرانكا آنذاك» بهدف التجارة مع الشرق وكمركز لصناعة الصوف والحريير والصابون؛ كى تنافس البندقية. وجاء هذا الاقتراح من فيتال ساكردوت وولده سيمون، وهما يهوديان يقيمان في دولة ميلانو كانا على اتصال وثيق بالعائلات اليهودية الإسبانية والبرتغالية المتحولة إلى المسيحية. وأخذ كثير من اليهود المرتدين عن مسيحيتهم إلى دينهم الأصيل يظهرين علناً برفقة الأتراك والمسلمين القادمين من شمال أفريقيا والأرمن والفرس، ويصرحون بأفكارهم الهادفة إلى توسيع

ميناء نيس. وفي سبتمبر عام ١٥٧٢، وعد دوق ساقوى اليهود السفارديم بحمايتهم من محاكم التفتيش وتوجيه الاتهامات بالردة والنفاق من قبل المحققين ورجال الإكليروس على حد سواء حتى لو كان قد سبق لهم التحول إلى المسيحية، ولكن دوق ساقوى لم يتمكن من تنفيذ الوعد الذى قطعه على نفسه بسبب اعتراض الإسبان والمفوض الباباوى عليها؛ مما اضطره فى نوفمبر عام ١٥٧٣ للرضوخ أمام هذه الضغوط، كما اضطره لإعطاء اليهود المرتدين عن المسيحية مهلة مدتها ستة أشهر لمغادرة البلاد.

اتخذت حكومة البندقية خطوة أحاطتها بسياج من السرية نحو منح اليهود تنازلات وافق عليها مجلس العشرة، وقام الدوج ألفيز موسيينجو بإعطاء ممر آمن لجميع اليهود المهاجرين من إسبانيا والبرتغال إلى جانب الغربيين المنحدرين من أصل يهودى ممن يستقرون فى البندقية فى غضون العامين القادمين، وأيضاً تعهدت سلطات البندقية المدنية بمنح هؤلاء اليهود الحماية من محاكم التفتيش، والتغاضى عن أية أخطاء عقائدية يكونون قد ارتكبوها، بما فى ذلك الردة عن المسيحية والتظاهر باعتناقها، بل إن حكومة البندقية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك حيث أعلنت أنها سوف تمنح هذه الامتيازات للذين يصرحون بأنهم يهود ويلبسون قبعاتهم الصفراء ويعيشون فى الجيتو، ما داموا لم يثيروا حول أنفسهم أية فضائح تتعلق بالدين بعد وصولهم إلى البندقية. ويجدر بالذكر أن الامتيازات التى كان دوق ساقوى يزعم منحها كانت أوسع بكثير من الامتيازات التى أعطىها دوق البندقية لليهود؛ لأن دوق ساقوى لم يعد فقط بتعويض اليهود عن عبيدهم الذين تعمدوا وتحولوا إلى المسيحية، بل سمح للكفار من غير اليهود بأن يعيشوا ويتاجروا بحرية فى دوقيته، كما تعهد بعدم محاولة تصير أى يهودى يقل عمره عن الخامسة عشرة.

رحبت البندقية بإقامة اليهود المهاجرين فى ربوعها، ولكن الامتيازات التى أعطتها البندقية إلى اليهود والهادفة إلى إنعاش اقتصادها لم تمنحهم حرية السكن فى أى مكان يشاءون أو اتخاذ أية حرفة تعجبهم أو الاشتغال بأية تجارة تروق لهم. ناهيك عن أنها حظرت عليهم امتلاك الأراضى والعقارات واستخدام المسيحيين فى بيوتهم كخدم، ورغم هذه القيود فقد أفرغت اقتراحات البندقية المتسامحة مع اليهود المفوض الباباوى، الذى رأى أنها سوف تنتهى بمنحهم الحصانة من ملاحقة محاكم التفتيش لهم، وإعطائهم الحق فى أن يعيشوا خارج الجيتو. وعندما أعلن المفوض الباباوى اعتراضه على هذه الامتيازات فى عام ١٥٧٤، ثم تكرر الاعتراض فى عامى ١٦٠٢ - ١٦٠٨، أدرك المفوض الباباوى أنه يصرخ فى البرية؛ حيث واجهه حكام البندقية بالمراسيم المتسامحة التى سبق لبا روما أن أصدرها لصالح اليهود. وكل ما أنجزه اعتراض المفوض الباباوى هو أنه جعل حكومة البندقية تتوخى الحذر فى تنفيذ سياستها وتتصرف بحيلة وكياسة.

وقد أدانت محاكم التفتيش شخصًا يدعى جاسبار ربيرو تظاهر باعتناق المسيحية من أجل حياة رغبة وآمنة في البندقية ومن أجل الاشتغال بالتجارة، وقام التجار الإسبان في بورصة الريالتو بتوجيه الشتائم إلى المسيحيين الجدد، أمثال كونسافو بايس السمسار السابق في أنتويرب بسبب ردتهم إلى اليهودية.

غير أن محاكم التفتيش امتنعت عن إلقاء القبض عليهم. ويحدثنا إستفاو فوجويرا ابن محقق محكمة تفتيش كويميرا عن المناقشات التي احتدمت في البندقية في عقد التسعينيات من القرن الخامس عشر فيقول: «أخبرني جورج لوبيز، وميجويل فاز بأن كل اليهود الذين يجيئون من البرتغال يرتدون إلى اليهودية عندما يحضرون إلى البندقية، ويرون أن ذلك عمل مشروع نظرًا لإجبارهم على اعتناق المسيحية. وهو أمر غير حقيقى بالمرّة؛ حيث إن آباءهم اعتنقوا المسيحية وعاشوا مسيحيين طوال حياتهم».

وعندما اشتد ساعد محاكم التفتيش في البندقية نحو عام ١٥٨٠، أصبح من الضروري إعطاء الجالية اليهودية المشتغلة بالتجارة هناك ضمانات كافية لإدخال الطمأنينة إلى قلوبهم. وعلى وجه الخصوص أصبح هذا ضروريًا بعد أن ألقت محكمة تفتيش البندقية - على غير عاداتها - القبض على يهودى يدعى نيمياس عام ١٥٨٨، حيث إن ذلك بدا إيدانًا من جانبها بنبذ سياستها المتساهلة. وفي عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر وجهت إلى المسيحيين الجدد أمثال جاسبار ربيرو وعائلة فيليبى اتهامات خطيرة، مفادها أنهم أتوا بأفعال مشينة في البندقية، ولكن وضع اليهودى نيمياس كان مختلفًا فهو لم يفعل أى شىء من شأنه أن يلقى بظلاله على صدق إيمانه بالمسيحية. عاش نيمياس في فيرارا وقبض عليه أثناء زيارة عابرة إلى البندقية رغم أنه لم يتهم بإثارة أى شغب في هذه المدينة، والعجيب أن تهمته تلخصت في أنه تظاهر باعتناق المسيحية في مكان بعيد هو إقليم فلاندرز، وبعد أن كانت البندقية تتبع سياسة إغراء اليهود بالاستمساك بأهداب الدين المسيحى، كما أوصى بذلك البابا يوليوس الثالث، نرى المسؤولين هناك يطالبون بضرورة ردع اليهود المتنصرين في أوروبا لوضع حد لنزيف الثروات الذى يهدد بإضعاف العالم المسيحى برمته، وفي هذا الصدد اشتكى ماتويكى قائلًا:

«إن المارانو «أى اليهود المتحولين إلى المسيحية» يقررون الذهاب إلى القسطنطينية تصحبهم ثرواتهم الطائلة؛ حيث يعيشون تحت الحكم العثمانى مثلما فعل مندس حديثًا عندما ذهب إلى هناك ومعه ثروته الهائلة، ودفع هذا الرجل ثلاثين ألف كرونة لمجرد أن يتكرم السلطان عليه فيسمح له بتقبيل يده، وهو أمر من النادر أن يسمح به لليهود. وفي كل يوم نرى يهودًا آخرين يحذون حذوه

ويرحلون مما يلحق بالعالم المسيحى ضرراً بالغاً. وإلى جانب المكسب العظيم الذى تجنيه تجارتنا من وراء بقاء هؤلاء اليهود بثرواتهم فى أراضينا، يمكننا فى بعض المناسبات الاستفادة منهم ضد أعداء عقيدتنا. أما إذا حدث العكس فسوف يستفيد الأتراك من ثرواتهم ويستغلونهم للإضرار بالمسيحية».

ولعلنا نذكر أن ألفارو منديس كان ممول كاترين دى ميديتشى وناصحها الأمين، وكان المفوض الباباوى أشد ما يكون حرصاً على إلقاء القبض على هذا اليهودى المهاجر الثرى أثناء مروره بالبندقية عام ١٥٨٥.

واتضح أن المكتب المقدس فى روما كان يعد قائمة بأسماء كل المهاجرين من إسبانيا بهدف اقتفاء آثارهم وتتبع خطاهم فى جميع أنحاء أوروبا. وقد قامت محاكم التفتيش فى كل من فلورنسا وخنوة وراجوسا بمصادرة ثروات عدد من اليهود المنتصرين، وأمام ضغط سلطات البندقية على الكاردينال سانتا سيفيرنا، أقر بأن الكرسي الباباوى سبق له أن أعطى امتيازات للمسيحيين الجدد، ولكنه ذكر أن الظروف الآن قد تغيرت، وأن البابا بولس الرابع قام بإلغاء هذه الامتيازات، الأمر الذى أدى إلى انزعاج حكومة البندقية والتجار اليهود المنحدرين من أصول إسبانية وبرتغالية. واضطرت سلطات البندقية إلى إدخال الطمأنينة فى نفوس يهود البندقية القادمين من شبه جزيرة أيريا. وفى صيف عام ١٥٨٩، أصدر مجلس شيوخ البندقية ميثاقاً لتنظيم هجرة اليهود السفارديم إلى البندقية، وهو ميثاق يهدف إلى إيجاد طائفة من اليهود تحتل مكانتها بين اليهود المنحدرين من أصل ألمانى واليهود القادمين من منطقة الشرق الأوسط ممن كانوا رعايا السلطان التركى. وكان من المفروض فى هذه الطائفة اليهودية الجديدة أن تتكون من السفارديم الذين لا يدينون بالولاء للأتراك سواء جاؤوا من العالم الغربى أو من بلاد المشرق. وتكفل هذا الميثاق رسمياً بإحضار هذه الطائفة اليهودية الجديدة، فضلاً على توطينهم فى ميناء البندقية. ومثلما حدث فى عام ١٥٧٣ قدم الميثاق الجديد لليهود ملاذاً آمناً، وتعهد بعدم التعرض لهم بالاضطهاد لأسباب دينية، ولكن البندقية تعمدت أن تصنع ميثاقها الجديدة بطريقة غامضة تحاشياً لإغضاب محاكم التفتيش، واقتصرت مدة سريانه على عشرة أعوام. والغريب أن المفوض الباباوى لم يثر أية اعتراضات عليه، غير أن البابا ما لبث فى السنوات التالية أن عبر عن شىء من السخط والاحتجاج الذى لم تأخذه سلطات البندقية مأخذ الجد؛ حيث ساورها شك فى أن يكون موقف البابا من اليهود هو موقفها نفسه منهم. والجدير بالذكر أن موقف البابا كليمنت الثامن «١٥٩٢ - ١٦٠٥» من أثرياء اليهود كان يختلف عن موقفه من فقرائهم، فأساء معاملتهم فى روما فى حين أنه أكرم وفادة اليهود الذين استثمروا

رؤوس أموالهم في الدول الرومانية الباباوية. وفي عام ١٥٩٤، عبر السفير باولو باروتا عن دهشته من المرسوم الباباوي الذي منح جميع اليهود في مدينة أنكونا الفارين من بلاد الشرق الأوسط عمراً حراً وأمناً مدى الحياة، في حين كان اليهود فيما سبق مقيدين لا يستطيعون التنقل من مكان لآخر بدون استخراج ترخيص بذلك من الكاردينال المختص. وإذا دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن حسابات المكسب والخسارة لعبت دوراً مهماً في تحديد مواقف الدولة والكنيسة الكاثوليكية من اليهود.

وبظهور مدينة أنكونا كمنافس، اشتدت حاجة البندقية إلى وجود اليهود السفارديم فيها. وبسبب عدم وضوح موقف البابا من اليهود، أشاحت البندقية بوجهها عن أية اعتراضات باباوية على انتهاجها سياسة متسامحة نحوهم.. وعلى أية حال عبر الدوج ليوناردو دونا عن الروح التي سادت البندقية تجاه اليهود المتحولين إلى المسيحية حين قال في أواخر القرن السادس عشر: «من الأفضل لهم أن يعيشوا كيهود في الجيتو ويلبسوا القبعات الصفراء التي تميزهم من أن يعيشوا بين المسيحيين ويلبسوا قبعاتهم السوداء ويرتادوا كنائسهم ويؤدوا طقوسهم المقدسة بروح زائفة فيجلبون العار إلى الله والفضيحة إلى المدينة. أي أن الردة الواضحة إلى اليهودية أفضل من تلوين المسيحية بتهودها».

ويمكن القول إن الميثاق المشار إليه لم يفعل أكثر من أنه صاغ سياسة مجلس شيوخ البندقية في قالب قانوني. كان حكام البندقية يشعرون في دخيلتهم بالغبطة لو أن اليهود المنتصرين صرحوا بيهوديتهم دون موارد، وها نحن نرى هؤلاء الحكام لا يخفون رغبتهم في اجتذاب اليهود المرتدين عن المسيحية إلى مدينتهم. وكان الدافع الاقتصادي هو السبب في انتهاج حكومة البندقية هذه السياسة المتسامحة، ونجم عن اتباع هذه السياسة تشجيع الأجانب على الاستقرار في البندقية التي استفادت من الجمارك والضرائب المفروضة عليهم وعلى أنشطتهم، وكان من الطبيعي للغاية أن يشعر يهود البندقية بحاجتهم إلى الحصول على ضمانات رسمية أو غير رسمية ضد مقاضاتهم لأسباب دينية، ما داموا يمارسون شعائرهم اليهودية بحصافة ولباقة دون إيذاء مشاعر المسيحيين، ويمكن القول إن السياسة التي اتبعتها البندقية نحو اليهود كانت بوجه عام أقرب ما تكون إلى سياستها نحو الوافدين البروتستانت. وبحلول أواخر القرن السابع عشر تبين صدق القول بأن «محكمة التفتيش ليس بمقدورها أن تفعل شيئاً ضد اليهود».

ويخبرنا السفراء والقناصل في الإمبراطورية العثمانية أن يهود القسطنطينية كانوا يحتكرون التجارة معهم، على نحو ما ذكرنا، يشترون الأصواف والأقمشة والشبة، الأمر الذي جعل شركات

البندقية المثلة في القسطنطينية تستخدم كوسطاء لهم وتدفع لهم من أجل ذلك أعلى الأجور. وفي عام ١٥٦٠ وصل عدد الشركات التي تزاوالت التجارة في البندقية نحو عشر أو اثنتى عشرة شركة، ولكن بعد مضى نصف قرن نقص عددها إلى خمس شركات فقط. غير أن هذه العلاقات السعيدة بين الأتراك واليهود لم تدم؛ حيث إن اليهود تعرضوا لاضطهاد الأتراك حسب مزاج السلاطين المتقلب، وكان اليهود المارانو الأثرياء المرتدون عن المسيحية والقادمون من البرتغال في طليعة من وقع عليهم هذا الاضطهاد، واشترك مع الأتراك في إلحاق الأذى بهم بنو جلدتهم اليهود المحليون المولودون في تركيا؛ مما شجع سلطات البندقية على السعى إلى إغرائهم بالهجرة إليها.

بصدور ميثاق البندقية الخاص باليهود عام ١٥٨٩ أدرك مفوضو الكرسى الباباوى أن جمهورية البندقية تضع العراقيل أمام محاكم التفتيش، الأمر الذى جعل البعض يشكون من الصعوبات الكأداء التى تحول دون تقديم اليهود المرتدين إلى المحاكمة، ولكن فى عام ١٦٠٨ بلغ البعض محاكم التفتيش عن يهوديين هما موسى ويوسف مسعود، اللذان ظلّا يعيشان فى جيتو البندقية منذ عام ١٥٨٨ باسمين مسيحيين هما أنتونيو رودريج، ومانويل داكوستا، غير أن المسؤولين فى البندقية قاموا بعرقلة محاكمتها. وعبثًا حاول المفوض الباباوى أن يطلب منهم نسيان مصالحتهم الدنيوية ويتذكروا واجبههم نحو الله، لكن مناشدتهم ذهبت هباء منثورًا، فقد انبرى دوج البندقية للدفاع عن اليهود الذين أرغمتهم إسبانيا على اعتناق المسيحية قائلًا إن هذا الإرغام لا يعنى مطلقًا أنهم أصبحوا مسيحيين بالفعل. ومن ثم فليس لمحاكم التفتيش الحق فى محاسبتهم، ومرة أخرى أخرس الدوج رجال الإكليروس بتذكيرهم بالمراسيم التى أصدرها البابا من أجل معاملة المسيحيين الجدد بالحسنى، ثم أضاف بأنه لا يعترف بإلغاء البابا بولس الرابع هذه المراسيم السابقة.

وتدل قضية دياز المثارة عام ١٦٢١ على شدة تعاطف قضاة البندقية المدنيين مع اليهود المرتدين، واستعدادهم لمنحهم الحصانة ضد الملاحقة والاضطهاد. ودياز هو لقب تاجر يهوديين قادمين من البرتغال، هما جورج وفرناو دياز، عاشا فى أبرشية يقال لها سان ماركيولا فى كانا ريجيو فى الفترة من ١٦٠٢ إلى ١٦١٥، وجاءهما قريب للزيارة ولكنه توفى أثناءها فتم دفنه فى مدافن كنيسة الأبرشية، ومما يدل على أن الأخوين عاشا كمسيحيين أنها علقا فى منزلها صور المجوس الثلاثة وصورة مريم العذراء، فضلًا على أنها كعادة المسيحيين أشعلا مشعلين أمام بابها يوم جمعة الآلام أو الجمعة العظيمة. ثم سافرت هذه العائلة لفترة وجيزة فى الخارج ولكن أحد أفرادها عاد إلى البندقية وهو يحمل اسما يهوديًا، أى أنه نبذ الدين المسيحى، وبعد مضى ثلاثة أعوام تقريبًا اكتشف بعض الأهالى أمر هذا المرتد فقاموا بتبليغ محاكم التفتيش عنه.

واتضح عند القبض عليه أنه يحمل تعهدًا من سلطة البندقية المدنية بالسماح له بالسفر والانتقال في أمان، واحتدم جدال في مجلس شيوخ البندقية حول وضعه القانوني انتهى بإخلاء سبيله وأمره بمغادرة المدينة، وبذلك تكون البندقية قد أوفت بتعهداتها وامتنعت عن اضطهاده ومحاكمته بتهمة الردة إلى اليهودية، الأمر الذى جعل محاكم تفتيش البندقية تستشيط غضبًا. وكانت هذه الحادثة سابقة خطيرة؛ حيث إنها شجعت المسيحيين الجدد على المجاهرة بردتهم إلى الدين اليهودى.

وليس هناك أية إجابة دقيقة حول مدى نجاح سياسة البندقية المتسامحة في اجتذاب اليهود إليها، فرغم هذه السماح أصدر قانون البندقية على ضرورة أن يعيش اليهود داخل الجيتو، وفي عام ١٥٩١، ثارت المخاوف من أن يكون اليهودى الثرى جوا لوبيز الذى كان أثرًا إلى قلب البابا سكستوس قد رحل من البندقية إلى سالونيك، ورغم أن صدور الميثاق لم يغر أغلبية اليهود بالهجرة من القسطنطينية إلى البندقية، فإن عددًا منهم مثل إبراهيم كابيلفو ورفيقه جوزيف ديلا كوما هاجروا من القسطنطينية ومن موانى أوروبا إلى البندقية، ويقال أيضًا إن التاجر اليهودى الفاحش الثراء صامويل كوركاس غادر أنكونا واستقر في البندقية. كان الجانب الأعظم من التجارة في يد اليهود والأتراك، ويقدر عدد التجار اليهود في البندقية عام ١٦٠٨ - ١٦٠٩ بنحو ثمانية وخمسين تاجرًا، ارتفع إلى ما يربو على المائتى تاجر، ولا يمكن معرفة المارانو أو اليهود النصارى منهم على وجه التحديد، ولكن يجدر بالذكر أن هكتور منديس برافو الذى عاش في جيتو البندقية من عام ١٦٠٧ حتى عام ١٦١٢ قدم إلى محكمة تفتيش لشبونة ستة وعشرين اسمًا مرتدًا، منهم ستة عزّاب وعشرون متزوجًا.

كان التجار اليهود في البندقية مصدرًا رئيسيًا من مصادر دخلها في حصيلة الضرائب والجمارك المفروضة عليهم، يرتفع أحيانًا وينخفض أحيانًا أخرى طبقًا لتغير الظروف، وكانت العائلات اليهودية المهاجرة إلى البندقية تحمل مكانة مرموقة مثل عائلة الكاميس في بيزا وعائلة الجيزوروم في ليفورنو.

ويذكر أن اليهودى إيزاك مونيس الذى راجت تجارته، قال إنه لعدة أعوام يدفع ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف دوقة سنويًا، كما أن يوسف بن إبراهيم سافى دفع للأمير البندقية أكثر من خمسين ألف دوقة، ورغم أن طبقة النبلاء الحاكمة في البندقية سمحت لبعض اليهود بشرف الانضمام إليها نظير مبالغ باهظة، فإن التجار اليهود بوجه عام كانوا يتمتعون بالشراء دون الانتماء إلى طبقة الأشراف.

وفي خارج الجيتو انتعشت أحوال عائلة يهودية قادمة من إسبانيا تلقب بعائلة فونسا، التي تمتعت بالانضمام إلى صفوف أشرف البندقية أثناء حربها ضد جزيرة كريت. ورغم الشكوك المثارة حول يهوديتها، فقد انبرى قسيس أبرشية سان جيرميا للدفاع عنها بقوة مؤكداً أنها عائلة كاثوليكية ما في ذلك ريب. ونحو السبعينيات من القرن السابع عشر أصبح واضحاً أن الجالية اليهودية المقيمة في البندقية على الدوام زاد عددها نتيجة هجرة اليهود من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى تلك المدينة، فضلاً على هجرتهم من موانئ إيطالية أخرى تتبع سياسة حماية اليهود السفارديم ممن سبق لهم التحول إلى الدين المسيحي. ففي الفترة من ١٦٣٣ إلى ١٦٦٦ حصل اليهود المهاجرون إلى البندقية على خمسة وأربعين تصريحاً بالإقامة هناك كأفراد وعائلات، علماً بأن معظمهم كان يقطن في البندقية لمدة عشرة أعوام أو أكثر مما جعلهم في غير حاجة إلى تصاريح إقامة.

يقول سيمون لوزاتو إن البندقية استفادت من قدوم هؤلاء اليهود إليها؛ لأنه كانت لهم علاقات متينة وروابط قوية بالموانئ والبلاد الغربية مما وسع دائرة نشاط البندقية التجاري.

باختصار كانت الجدوى الاقتصادية هي العامل البارز في سعى البندقية لاجتذاب اليهود، وكان العامل الاقتصادي هو الأساس الذي بنى عليه لوزاتو دفاعه عن اليهود، وهذه حقيقة يؤكدها الباحث الإنجليزي السير دادلي كارلتون، ولكن حكومة البندقية ومجلس شيوخها كانوا يتورعون عن التصريح بهذه الحقيقة، وفضلوا التعبير عنها بكياسة وحصافة تجنباً لإيذاء مشاعر الكنيسة ومحاكم التفتيش، فهم تارة يقتبسون أحكام المراسيم الباباوية التي تدين سياسة إرغام اليهود على اعتناق المسيحية، وتارة أخرى يبررون هذه السياسة بالقول إن التسامح مع اليهود الذين يجاهرون بيهوديتهم سوف يقضى على ظاهرة التقية وما تمثله من خطر على الكنيسة الكاثوليكية. ومن ثم فلا مناص من استئصال المارانو عن المجتمع المسيحي. وبهذه الروح سعت البندقية إلى اجتذاب اليهود السفارديم للاستقرار فيها بحيث لا يصبحون مجرد عابري سبيل أو زوار ترانزيت. وبطبيعة الحال أثارت هذه السياسة غيظ الكنيسة وحفيظتها، فألقى الكاردينال أليري باللائمة على أهل البندقية قائلاً: إن فتح ميناء حر أمام الأتراك والكفرة والمهرطقة بالولادة والمهرطقة بالنشأة واليهود المولودين في العقيدة الموسوية شيء فظيع، حتى وإن كانت اعتبارات الكسب والتجارة الدافع إليه، ولكن ليس من سلطة أى حاكم زمني منح هذه الامتيازات للمسيحيين الداعين إلى التهويد أو المرتدين أو المهرطقة بطريقة تستثيهم من العقاب. إن البابا نفسه لا يمكن أن يسمح بذلك دون أن يجلب العار على الكنيسة.

مشكلة اليهود المتحولين إلى المسيحية

يتضح لنا مما تقدم أن محكمة تفتيش البندقية انتهجت سياسة متساهمة مع المسيحيين الجدد، أى اليهود المتحولين إلى الدين المسيحى، وكذلك اليهود السفارديم، وامتنعت هذه المحكمة عن محاكمة كثير من اليهود المارانو الذين تخلوا عن المسيحية وارتدوا إلى اليهودية، وتلقى الوثائق الباقية الضوء على اليهود المتأرجحين بين العقيدتين اليهودية والمسيحية وعلى اليهود النادمين على ردتهم إلى الدين اليهودى، واليهود الذين استمسكوا بهذه الردة.

وكانت البندقية تختلف اختلافاً جذرياً عن إسبانيا والبرتغال، فالبندقية تحتضن اليهود الذين يبارسون طقوسهم الدينية علناً، فى حين كانت إسبانيا والبرتغال تنكلان بهم وتنفيانهم من أراضيها، صحيح أن البندقية فرضت بعض القيود على اليهود مثل الإقامة فى الجيتو ولبس الشارة الصفراء، ولكنها سمحت لهم بأداء طقوسهم الدينية فى وضح النهار، ثم إن بعض اليهود غادروا ميناء البندقية على ظهر السفن التى أقلتهم إلى بلاد المشرق، الأمر الذى اعتبر خيانة عظيمة من وجهة النظر المسيحية. وبطبيعة الحال لم تكن السياسة التى اتبعتها إسبانيا لإرغام اليهود على اعتناق المسيحية مجدية، فهى تدفعهم إلى التظاهر بالمسيحية وممارسة الشعائر اليهودية سرّاً، وفى العادة كان الرعيل الأول من هؤلاء اليهود المارانو يجهل التعاليم المسيحية. ففى عام ١٥٤٠ عندما ألقى القبض على نحو مائة يهودى متحول إلى المسيحية وهم فى طريقهم من البرتغال إلى أنتويرب اتضح أن معظمهم لا يعرفون معنى «أبانا الذى فى السموات»، و«السلام عليك» يا مريم التى حفظوها باللغة اللاتينية عن ظهر قلب، بل إنهم لا يعرفون على وجه التحديد المكان الذى ولد فيه السيد المسيح، ومن المعروف أن كثيراً من اليهود المارانو فى شبه الجزيرة العثمانية تمكنوا من العودة إلى حظيرة الدين اليهودى فى بلاد مثل القسطنطينية أو سالونيكاً أو صنفد فى الجليل. ويشكو بعض اليهود النصارى من أنهم رغم اندماجهم فى المجتمع المسيحى يلقون فى محاكم التفتيش عنتاً، ومن الأمم إعراضاً واستهزاء وتشكيكاً فى عقيدتهم الدينية، وهناك شواهد تدل على أن اليهود الذين هاجروا من إسبانيا إلى البندقية وليفورنو، عبّروا عن ولائهم وشوقهم إلى موطنهم الأسمى فى إسبانيا، كما تدل على ذلك الشواهد المقامة على قبورهم.

ويمكن النظر إلى اليهود المتحولين إلى المسيحية من عدة جهات نظر. فهو فى نظر البعض إنسان تقطعت الصلة التى تربطه بالدين اليهودى، ولكنه رغم ذلك شديد التعلق به، ولهذا نرى كارل جيبهاردت يصف المارانو بأنه «كاثوليكى لا يؤمن بالعقيدة الكاثوليكية، ويهودى تنقصه

المعرفة. ومع ذلك فهو يرغب في أن يكون يهودياً». ويذهب إسرائيل ريفاه إلى أن المارانو يمثلون الرفض الجماعي للمذهب الكاثوليكي، كما يمثلون الرغبة العنيدة المتشبثة بالعودة إلى التقليد اليهودي، غير أن بعض الباحثين الآخرين يصورون المارانو على أنهم قوم كانوا يودون قبول المذهب الكاثوليكي قبولاً كاملاً لولا شك العالم المسيحي فيهم. وهناك فريق ثالث يرى أن المارانو ليسوا سوى جماعة من المنافقين الذين لا يؤمنون بأى من الدينين اليهودي والمسيحي، ولكنهم يؤمنون بالدين الذي يخدم مصالحهم، ومن ثم ذبذبتهم وتأرجحهم بين الدينين.

وأياً كان الحال فقد كان المارانو موضع شك من كلا الفريقين المسيحي واليهودي على حد سواء. وقد عبر الحبر البرتغالي إيزاك كارو نحو عام ١٥٠٠ عن هذا بقوله إن العالم المسيحي يعتقد أن هؤلاء اليهود المتحولين لم يعتنقوا الدين المسيحي لأنهم يؤمنون به، ولكنهم فعلوا ذلك لأنهم يخشون على حياتهم من القتل، كما أنهم في واقع الأمر لا يؤمنون بأى من الدينين. وهذا ما يكرره إيزاك أبرافا فيل عندما يخاطب اليهود قائلًا: «أنتم في نظر الآخرين هراطقة ومؤمنون بالمذهب الأبيقوري الداعي إلى مذهب اللذة، وتنكرون كلا الدينين»، ولهذا شاع بين كثير من المسيحيين اعتقاد بأن اليهودى المارانو إنسان غير مخلص ولا يؤمن بأى شىء على الإطلاق، وهذا ما حدا بجون فلوريو في قاموسه الإنجليزي للكلمات الإيطالية الصادر عام ١٦٠٠ إلى تعريف كلمة المارانو على النحو التالي: «المارانو كنية عن الإسبان المنحدرين من أصل يهودى أو كافر، والذين يجهل آباؤهم مبادئ المسيحية جهلاً تاماً، ولكنهم محافظاً على مصالحهم يتظاهرون بأنهم مسيحيون».

* * *

كتب وأبحاث أخرى للمؤلف

أولاً: كتب باللغة العربية

- ١- برتراند راسل الإنسان، الدار القومية القاهرة، ١٩٦١، ١٩٦٦.
- ٢- دراسات تمهيدية في الرواية الإنجليزية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٣- توفيق الحكيم الذى لا نعرفه، مطبعة وهدان، ١٩٧٤.
- ٤- اتجاهات سياسية في المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.
- ٥- برتراند راسل، تأليف آلان وود (ترجمة)، الأندلس، بيروت، ١٩٨١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٦- س. ب. سنو والثورة العلمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
- ٧- موسوعة المسرح المصرى الببليوجرافية (١٩٠٠ - ١٩٣٠)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٨- موقف ماركس وأنجلز من الآداب العالمية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٤.
- ٩- شكسبير في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١٠- ماذا قالوا عن أهل الكهف، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٦.
- ١١- جورج أورويل (حياته وأدبه)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
- ١٢- الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها، الألف كتاب الثانى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
- ١٣- وول سوينكا (ترجمة) الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
- ١٤- أدباء روس منشقون في عهد جوزيف ستالين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
- ١٥- الأدب الروسى والبرويسترويكا، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١.

- ١٦ - الأدب والجنس، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٧ - الثالوث المحرم، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.
- ١٨ - الشذوذ والإبداع، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥.
- ١٩ - دراسات في الأدبين الإنجليزي والأمريكى، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
- ٢٠ - من ستالين إلى جوربا تشوف، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٢١ - الإلحاد في الغرب، سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
- ٢٢ - المرطقة في الغرب سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
- ٢٣ - العلم والدين تأليف برتراند راسل (ترجمة) دار الهلال، ١٩٩٧.
- ٢٤ - الرجل الذى مات تأليف د. هـ. لورانس (ترجمة) دار الهلال.
- ٢٥ - ملحدون محدثون ومعاصرون، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
- ٢٦ - رباعيات الشذوذ والإبداع، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
- ٢٧ - اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال.
- ٢٨ - موسوعة الرقابة والأعمال المصادرة في العالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٢٩ - في مدح الكسل ومقالات أخرى تأليف برتراند راسل (ترجمة) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٣٠ - اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال، نوفمبر، ١٩٩٨.
- ٣١ - صورة اليهودى في الأدب الإنجليزي، دار الهلال، مارس، ١٩٩٩.
- ٣٢ - الهولوكست بين الإنكار والتأكيد، دار الهلال ديسمبر، ٢٠٠٠.
- ٣٣ - اليهود في الأدب الأمريكى في أربعة قرون، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
- ٣٤ - الهولوكست في الأدب الأمريكى، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
- ٣٥ - الهولوكست في الأدب الفرنسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
- ٣٦ - الهولوكوست في الأدب الروسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
- ٣٧ - محاكم التفتيش، دار الهلال، ٢٠٠٢.
- ٣٨ - محاكم التفتيش في إسبانيا، مركز الدراسات - المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانياً: مقال باللغة العربية

نقد رواية العتقاء تأليف لويس عوض، فبراير، ١٩٧٠.

ثالثاً: كتب باللغة الإنجليزية

- 1- Naguib Mahfouz, The Beginning and the End, Translation, The American Univ. in Cairo, 1975.
- 2- George Orwell as an Ambivalent Writer, National Bookshop, Cairo, 1987.
- 3- Animal Farm, National Bookshop, Cairo, 1987.
- 4- Nineteen Eighty Four, National Bookshop, Cairo, 1987.
- 5- Hardy's Tragic and Ironic Vision in Tess, National Bookshop, Cairo, 1978.
- 6- Shakespear in Egypt, Rapack, Cairo, 1980.
- 7- English Literary Criticism, Univ. Books, Tanta, 1985.
- 8- Macbeth, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 9- The Mayor of Casterbridge, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo.
- 10- Sons and Lovers, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 11- Joseph Andrews, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 12- King Lear, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 13- Merchant of Venice, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 14- Jane Eyre, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 15- A Passage to India, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 16- Robinson Crusoe, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 17- Animal Farm, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
- 18- Forth coming: Egypt in the Modern British Novel: A Colletion of Articles on Newby, Ghalie, Enright, Forster, Liddel, and Olivia Manning, published in AlAhram Weekly in the following issues, 4 July, 5 September, 10, 24 October (1991) and 23, 30, January, 1, 23 April (1992).

رابعاً: مقالات باللغة الإنجليزية

- 1- John Wain's «Young Visitors» Faculty of Alsun Journal, 1975.
- 2- «King Lear as a Religious Play» Faculty of Alsun Journal, 1975.
- 3- «Orwell as a Literary Critic» Faculty of Alsun Journal, 1975.
- 4- «The Development of Liberal Culture in Modern Egypt» a series of articles published in the Egyptian Gazette in the following issues, 23, 30 March, 6, 13, 20, 27, 28 April, 4, 11 May, 1983.